

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة



رسالة ماجستير بعنوان:

# دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتأثيراتها المتوقعة على جلب الاستثمار

إعداد

عماد حمد الميهوب الزواوي

بكالوريوس محاسبة - كلية الاقتصاد

جامعة بنغازي - فرع اجدابيا- ربيع 2006

إشراف

د. جمعة خليفة الحاسي

"قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير" في المحاسبة"

خريف 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زُنِّي

عِلْمًا

صدق الله العظيم

سورة طه ( الآية 114 )

# الإهداء

إلى من قال الله تعالى فيهما:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا

رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾

الإسراء: الآية 24

"أمي و أبي حبا و عرفانا"

إلى من قدموا لي كل الدعم:

"إخوتي و أخواتي تقديرا و امتنانا"

إلى من وقف بجانبني و ساندني:

"أصدقائي و دا و اعتزازا"

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع



## المحتويات

الصفحة	الموضوع	
أ	آية قرآنية	
ب	الإهداء	
ج	الشكر والتقدير	
د	المحتويات	
ح	قائمة الجداول	
ط	قائمة الأشكال	
ي	مستخلص الدراسة	
<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>		
2	المقدمة	1.1
4	الدراسات السابقة	3.1
6	مشكلة الدراسة	3.1
9	أهداف الدراسة	4.1
9	أهمية الدراسة	5.1
9	منهجية الدراسة	6.1
9	منهج البحث	1.6.1
9	مجتمع الدراسة	2.6.1
10	وسيلة جمع البيانات	3.6.1
10	وسائل التحليل	4.6.1
10	حدود الدراسة	7.1
11	هيكلية الدراسة	8.1
<b>الفصل الثاني: الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية</b>		
13	تمهيد	

13	حوكمة الشركات	المبحث الأول
13	مقدمة	1.1.2
14	نشأة وتطور الحوكمة	2.1.2
15	ماهية ومفهوم الحوكمة	3.1.2
18	أهمية الحوكمة وأهدافها	4.1.2
20	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	5.1.2
21	مبادئ الحوكمة	6.1.2
30	محددات الحوكمة	7.1.2
31	ماهية وأهمية الحوكمة في المصارف	8.1.2
33	عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي	9.1.2
34	أثر تطبيق الحوكمة في المصارف	10.1.2
35	جودة المعلومات المحاسبية	المبحث الثاني
35	مقدمة	1.2.2
35	مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	2.2.2
36	أهمية جودة المعلومات المحاسبية	3.2.2
37	معايير جودة المعلومات المحاسبية	4.2.2
45	محددات متعلقة بمعايير جودة المعلومات المحاسبية	5.2.2
48	مناهج تقويم جودة المعلومات المحاسبية	6.2.2
50	المشاكل المحاسبية لمعايير جودة المعلومات المحاسبية	8.2.2
52	الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية	9.2.2
57	ملخص الفصل	10.2.2
<b>الفصل الثالث: مراجعة الأدب المحاسبي (الدراسات السابقة)</b>		
60	مقدمة	1.3
60	دراسات سابقة أجريت على المصارف التجارية	2.3
62	دراسات سابقة أجريت على شركات صناعية وخدمية	3.3
68	تحليل الدراسات السابقة	4.3

70	اشتقاق فرضيات البحث	5.3
72	ملخص الفصل	6.3
<b>الفصل الرابع: الدراسة الميدانية</b>		
74	المقدمة	1.4
74	أهداف ومنهجية البحث	2.4
74	منهج البحث	1.2.4
74	هدف البحث	2.2.4
74	مجتمع وعينة الدراسة	3.2.4
76	أدوات وإجراءات الدراسة	3.4
76	مرحلة إعداد قائمة الاستبيان	1.3.4
77	اختيار مقياس الاستبيان	2.3.4
77	ثبات وصدق مقياس الدراسة	3.3.4
78	مرحلة توزيع وتجميع قوائم الاستبيان	4.3.4
79	أسلوب تحليل البيانات	5.3.4
79	خصائص أفراد العينة	4.4
79	تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة	1.4.4
80	تصنيف أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية	2.4.4
80	تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة الإجمالية	3.4.4
81	تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في الدرجة الوظيفية الحالية	4.4.4
82	تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	5.4.4
83	تصنيف أفراد العينة حسب مجال التخصص	6.4.4
83	تحليل أسئلة الدراسة	5.4
90	اختبار الفرضيات	6.4
91	الفرضية الصفرية الأولى	1.6.4
91	الفرضية الصفرية الثانية	2.6.4
92	الفرضية الصفرية الثالثة	3.6.4
93	الفرضية الصفرية الرابعة	4.6.4

93	الفرضية الصفرية الخامسة	5.6.4
94	الفرضية الصفرية السادسة	6.6.4
<b>الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات</b>		
97	المقدمة	1.5
97	نتائج البحث	3.5
98	التوصيات	4.5
<b>المراجع</b>		
101	المراجع العربية	أولاً
109	المرجع الأجنبية والمواقع الالكترونية	ثانياً
<b>الملاحق</b>		
	قائمة الاستبيان	الملحق أ
	نتائج تحليل SPSS	الملحق ب

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
75	مجتمع وعينة المصارف التجارية	الجدول (1-4)
75	مجتمع وعينة المحللين الماليين	الجدول (2-4)
76	مجتمع وعينة أساتذة الجامعات	الجدول (3-4)
77	مقياس تحديد الأهمية النسبية لإجابات فقرات الاستبيان	الجدول (4-4)
78	معامل الثبات والصدق لمقياس الدراسة	الجدول (5-4)
78	قوائم الاستبيان الموزعة والمستلمة	الجدول (6-4)
79	عدد ونسب أفراد العينة حسب الوظيفة	الجدول (7-4)
80	عدد ونسب أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية	الجدول (8-4)
81	عدد ونسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة الإجمالية	الجدول (9-4)
81	عدد ونسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في درجاتهم الوظيفية	الجدول (10-4)
82	عدد ونسب أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	الجدول (11-4)
83	عدد ونسب أفراد العينة حسب مجال التخصص	الجدول (12-4)
84	نتائج المحور الأول (دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية)	الجدول (13-4)
87	نتائج المحور الثاني (دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية)	الجدول (14-4)
89	نتائج المحور الثالث (تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار)	الجدول (15-4)
91	نتائج اختبار دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	الجدول (16-4)
92	نتائج اختبار دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	الجدول (17-4)
92	نتائج اختبار تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار	الجدول (18-4)
93	نتائج اختبار وجود اختلاف في الإجابات حول دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	الجدول (19-4)

94	نتائج اختبار وجود اختلاف في الإجابات حول دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	الجدول(4-20)
95	نتائج اختبار وجود اختلاف في الإجابات حول تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار	الجدول(4-21)

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
31	محددات حوكمة الشركات	الشكل(1-2)
39	معايير جودة المعلومات المحاسبية	الشكل(2-2)
63	معايير تقييم جودة المعلومات المحاسبية	الشكل(1-3)
67	الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية	الشكل(2-3)

## مستخلص الدراسة

تعتبر المعلومات المحاسبية جوهر اتخاذ القرار ولها انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية على المنظمة، ويتعين أن تتسم هذه المعلومات بسمات تجعلها صالحة لاتخاذ قرارات رشيدة، فالتركيز على جودة تلك المعلومات المحاسبية يعتبر مطلباً أساسياً باعتبارها مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، وعليه فإن مشكلة تدني جودة المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا غير خافية على المهتمين والمستخدمين لهذه المعلومات، ومن ثم فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وأثر المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار، واشتمل مجتمع الدراسة على كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية الليبي، وأساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية، ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وقد تم استخدام قائمة الاستبيان في تجميع البيانات الأولية، حيث وزعت 90 قائمة استبيان على عينة الدراسة وتم استرجاع 76 قائمة منها 75 قائمة صالحة للتحليل، وتم استخدام برنامج spss في تحليل هذه البيانات واختبار T لاختبار فرضيات الدراسة وهي:

**الفرضية الأولى:** لا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة الدراسة.

**الفرضية الثانية:** لا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة الدراسة.

**الفرضية الثالثة:** لا تؤثر المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار من وجهة نظر عينة الدراسة.

**الفرضية الرابعة:** لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

**الفرضية الخامسة:** لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من حيث تطبيق الحوكمة والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

**الفرضية السادسة:** لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- موافقة أغلبية عينة الدراسة على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- موافقة عينة الدراسة على أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يجب أن لا يقتصر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بل يجب أن يشمل أيضا مجموعة من المعايير الأخرى مثل المعايير القانونية والمعايير الرقابية والمعايير المهنية.
- أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير القانونية متمثلة في القوانين واللوائح المنظمة والتي تعد في ظلها المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى المعايير الرقابية والمتمثلة في الجهات والأساليب الرقابية المطبقة، وكذلك ظهور المعايير المهنية متمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا، وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات، من حيث أهمية دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على جلب الاستثمار. كما أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تطبيق لائحة الحوكمة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا وذلك امتثالاً للقرار 20 لسنة 2010 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وكذلك إصدار قانون خاص بسوق الأوراق المالية الليبي يلزم الشركات المدرجة في البورصة الليبية بتطبيق الحوكمة.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

## 1.1. المقدمة:

لقد كشفت الانهيارات المالية للعديد من الشركات دولية النشاط عن وجود قصور في الإفصاح بالتقارير المالية، وجود تدني في جودة تقرير المراجعة، وجود عدم اتساق بين القوانين والتشريعات التجارية وبين المتغيرات الدولية المستجدة، وأيضا وجود عدم توازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة وغير ذلك من المظاهر السلبية الأخرى التي أثرت على هذه الشركات (خليل، العشماوي، 2008:ص21)

وأصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الملحة على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية فهناك سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال العقد الماضي وضعت قضية حوكمة الشركات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حالات الفشل الذريع مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي Bank of Credit and Commerce International (BCCI)، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركة وغيرها من الأحداث التي دعت إلى التغيير في الدول المتقدمة وقد حدثت مؤخرا فضائح كبيرة وأزمات اقتصادية وحالات فشل مؤسسي في روسيا وآسيا والولايات المتحدة جعلت حوكمة الشركات تطفو إلى السطح في الدول النامية والاقتصادات المتحولة والأسواق الناشئة.

ولقد عكست هذه الانهيارات مدى الحاجة إلى قواعد حاكمة لإعادة التوازن المالي والإداري ومعالجة الخلل في الهياكل المالية والإدارية للشركات في معظم دول العالم ، وكانت أصابع الاتهام عقب هذه الانهيارات موجهة إلى مهنة المحاسبة والمراجعة والإدارة، وبالتالي ونتيجة هذه الأحداث فقد مستخدم المعلومات المحاسبية من الأطراف الخارجية المتضررة الثقة في هذه المعلومات نتيجة هذه الانهيارات، وفيما يلي بعض أهم الدوافع التي أدت إلى انهيار شركة انرون ومن وجهة

نظر الباحث هي نفس الدوافع التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات

(خليل، العشماوي، 2005:ص24):

- وجود تواطؤ واضح بين المراجعين القانونيين وإدارة الشركة المذكورة.
- عدم وجود مؤشرات مرجعية للإفصاح والشفافية والعرض العادل للمعلومات بالتقارير المالية للشركة.
- عدم وجود لجان فنية للشركة سواء للمراجعة الداخلية أو للتعيينات أو للمكافآت أو لإدارة المخاطر.
- زيادة حالات التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية بالشركة.
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية خاصة نظامي الرقابة المحاسبية والإدارية بالشركة .
- الاعتماد على مقاييس تقليدية للأداء مبنية على المعلومات المالية فقط ودون الاهتمام بالمعلومات غير المالية.
- تعظيم أرباح الشركة بأكثر من 150% وتكبيد المستثمرين خسائر لا تقل عن 25 مليار دولار في سنة مالية واحدة.
- التورط مع شركات المراجعة الدولية في اعتماد إقامة مشاريع وهمية كلفت حملة الأسهم ملايين الدولارات.

إن التغييرات التي تطرأ على القطاع المصرفي الليبي حفزت لضرورة تطبيق الحوكمة،

فالمصارف لم تعد ملكا للقطاع العام فقط بل أصبحت هناك مصارف خاصة ومختلطة وأخرى

يساهم فيها شركاء أجنب، وربما نشهد وجود مصارف أجنبية باستقلالية تامة، ناهيك عن أن

الجهات الدولية المختصة كثيرا ما تسأل عن مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.

وقد أجرت جمعية المصارف الليبية برعاية مصرف ليبيا المركزي في الآونة الأخيرة العديد

من ورش العمل والاجتماعات والمباحثات بشأن استحداث مشروع للحوكمة في المصارف الليبية

والتي جاءت تماشيا مع توصيات اتفاقية بازل الأخيرة والتي نصت على ضرورة وجود الحوكمة،

فبعد صدور قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005، اصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم ( 20 ) لسنة 2010 بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي، وقد طلبت إجراءات الحوكمة تشكيل لجان وهذه اللجان منبثقة عن مجلس الإدارة، واللجان الرئيسية في الحوكمة تمثلت في لجنة المخاطرة ولجنة المراجعة ولجنة المكافآت التعيينات، وهذه اللجان حدد دليل الحوكمة اختصاصاتها وخطواتها وفي النهاية تقدم تقريرها لمجلس الإدارة من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد، كما حددت الحوكمة لجانا أخرى خاصة بالإستراتيجية وتقييم الأداء، وان تكون هناك نظم قرارات ولوائح تنظم عمل مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية وعلاقته بحملة الأسهم لحماية مصالحهم، وكذلك تحديد العديد من المهام والوظائف لمجلس الإدارة والذي سيكفل نجاح المؤسسة ونزاهتها والمحافظة على استمرارية بقائها.

مما سبق يمكن القول أن الحوكمة ستكون هي الحل السريع للخروج من دائرة انعدام الثقة في المعلومات المحاسبية والتي خلفتها الانهيارات الكبرى والأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، ويمكن اعتبارها السبيل لإعادة هذه الثقة من خلال تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية، ومعالجة الآثار السلبية التي لحقت بمهنة المحاسبة والقائمين عليها ومعدّي القوائم المالية، وبالتالي إعادة الثقة للمستثمر في هذه المعلومات الأمر الذي سيعود بالإيجاب على الاقتصاد ككل من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمار في هذه المؤسسات سواء كانت استثمارات أجنبية أو وطنية.

## 2.1. الدراسات السابقة:

حتى نتمكن من الإلمام بالمشكلة وتشخيصها قمنا باستعراض الدراسات السابقة في هذا الموضوع ومنها:

- دراسة الربيعي ( 2005): ومن خلال هذه الدراسة التي أجريت في ليبيا هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات المساهمة وقرار الاستثمار

في الأسهم، وكذلك التعرف على معوقات استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمر الليبي لاتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية هامة عند اتخاذ قرار الاستثمار خصوصا فيما يتعلق بالمعلومات عن الأرباح وتوزيعات الأسهم.

• **دراسة خليل ( 2005):** وقد أجريت هذه الدراسة على شركات السمسرة المسجلة بالبورصة المصرية، وهدفت إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات والاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وأيضا انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين تطبيق الحوكمة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود ارتباط وثيق بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

• **دراسة غالي ( 2007):** وكان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو قياس أثر الآليات المحاسبية للحوكمة على تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، وقد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة وبين جودة التقارير المالية نظرا لما توفره الحوكمة من معلومات تساعد على زيادة الشفافية والإفصاح.

• **دراسة شحادة وحميدان ( 2007):** وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة في تبيد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في تلك المؤسسات المصرفية الأردنية من ازدياد تركيز قوة التحكم في أيدي الإدارة والمخاطر المحيطة بذلك؛ وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بآليات الحوكمة ودورها في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال لهذه المؤسسات.

• **دراسة سامي (2009):** كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة وقد توصل الباحث إلى

أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وأنها تلعب دوراً محورياً في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية.

- **دراسة العوكلي (2011):** هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة عند تطبيق آليات حوكمة الشركات في بيئة المصارف التجارية الليبية، وتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء لجان المراجعة في المصارف التجارية الكبرى في ليبيا؛ وأظهرت النتائج أن أهم جوانب الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة هو أن تقوم بالإشراف على إعداد التقارير المالية، وذلك من خلال فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والمتبعة عند إعداد القوائم المالية للمصرف، وأيضاً التأكد من جودة وكفاية المعلومات في التقارير المالية للمصرف.

- **دراسة فدوى حسين التارقي (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافر متطلبات مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الدولية والتنمية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن إجمالي المشاركين في الدراسة تتوافر لديهم متطلبات مبادئ الحوكمة، وقد أوصت الباحثة بضرورة القيام بمزيد من الدراسات الميدانية حول مفهوم حوكمة الشركات، وذلك باستطلاع آراء فئات أخرى من المحليين والمراجعين والأكاديميين للتعرف على آرائهم حول موضوع حوكمة الشركات.

### 3.1. مشكلة الدراسة:

لاشك أن التحدي الذي تواجهه مهنة المحاسبة يعد اليوم أكثر خطورة مما عليه في الأيام الماضية وبشكل خاص مع تزايد حجم الشركات والمؤسسات التي تعلن إفلاسها أو يكشف بها عمليات الفساد والتعثر المالي، وعادة يتم إخفاء هذا الفساد مرحلياً عن طريق قيام الشركة بإخفاء خسائر من بياناتها المالية أو استبعاد المطلوبات أو إظهار موجودات مخالفة للواقع في بياناتها المالية أو تضخيم إيراداتها أو تقليل مصاريفها عن طريق إجراء معالجات محاسبية خاطئة (شهادة، حميدان، 2007:ص10).

ولقد حدثت في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات والانهيارات لشركات ومؤسسات مالية دولية كبرى، مما ألحق الضرر بأصحاب المصالح من مقرضين ومستثمرين في هذه المؤسسات وتحميلهم خسائر فادحة، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي قدمتها التقارير المالية والتي لم تعكس الوضع الحقيقي لهذه المنشآت.

ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصادا صغير الحجم نسبيا، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي وهو النفط، وبالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي تمت خلال العقود الماضية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من الاعتماد على النفط فان دراسة وتقييم ما تم انجازه يبين القصور في تحقيق تلك الأهداف، كما إن المشروعات المملوكة للقطاع العام واجهت جملة من المشاكل مما تسبب في إرهاق الخزانة العامة، وكذلك تدني إيرادات الدولة من المصادر المحلية(الربيعي، 2005)، ونتيجة تلك التعثرات وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية كان التحول الملحوظ في الآونة الأخيرة نحو القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية والذي بدوره يحتاج إلى قاعدة بيانات ومعلومات جيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة.

ولكي يحقق الاقتصاد الوطني الأهداف المرجوة لابد من توفر قطاع مصرفي سليم، حيث انه غني عن البيان أهمية القطاع المصرفي والدور الاقتصادي الذي يلعبه في بناء الاقتصاد الوطني ونموه، حيث يعتبر أداءه من أهم المؤشرات الاقتصادية، وتطوره دليل عافية الاقتصاد وتقدمه، كما انه يعتبر احد أهم الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها، وبالتالي فان تطبيق مبادئ الحوكمة على المصارف سيوفر قدر ملائم من الضمان والطمأنينة لأصحاب المصالح المختلفة، وسيجنب هذه المصارف الأزمات والانهيارات التي من الممكن أن تحدث في ظل غياب تطبيق الحوكمة.

وبالتالي فإنه من خلال الخصخصة التي يشهدها القطاع المصرفي تبرز أهمية المعلومات المحاسبية والتي تعتبر ضرورة لإنجاح عملية الخصخصة؛ حيث إن المعلومات هي جوهر اتخاذ القرار ولها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على المنظمة ويتعين أن تتسم هذه المعلومات بسمات تجعلها صالحة لاتخاذ قرارات رشيدة، فالتركيز على جودة ودقة تلك المعلومات المحاسبية يعتبر مطلباً أساسياً باعتبارها مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي (سامي 2000:ص425)؛ ولغرض توزيع الموارد المتاحة بين أوجه الاستثمار المختلفة بصورة مثلى يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات معلومات جيدة وذات علاقة بحاضر ومستقبل هذه الاستثمارات، فإذا كانت المعلومات المحاسبية المالية هي معلومات تعكس رغبات الإدارة دون مراعاة لاحتياجات الأطراف الأخرى المستخدمة لهذه المعلومات، فإن ذلك يؤدي إلى تقييم المستثمرين لأسهم الشركات بشكل خاطئ، ومن ثم اتخاذ قرارات خاطئة، فالخطأ في تخصيص هذا الكم الهائل من ثروة المجتمع سيؤدي بكل تأكيد إلى خلل في التوازن والاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ككل (الربيعي 2005).

وعليه فإن تدني جودة المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا هي مشكلة واضحة وجلية للمهتمين بهذه المصارف سواء كانوا أطرافاً داخلية أو خارجية، حيث إن المعلومات التي تنشرها هذه المصارف لا تتصف بمعايير جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي قد تترتب عليه العديد من القرارات الخاطئة إذا ما تم الاعتماد على هذه المعلومات؛ وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في صورة التساؤلات التالية:

- هل يؤدي تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟
- هل المعلومات المحاسبية المعدة في ظل تطبيق الحوكمة ستحظى بالثقة والقبول من قبل مستخدميها وخصوصاً المستثمرين الأمر الذي يساعد في جلب الاستثمار لهذه

المؤسسات سواء كان استثمار أجنبي أو وطني، في ظل الخصخصة التي يشهدها

القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة؟

#### 4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة

على جلب الاستثمار لهذه المؤسسات التي تطبق الحوكمة.

#### 5.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع بعض المجهودات التي تبذل في ليبيا والمتمثلة

في اندماج مؤسسات مصرفية محلية مع مؤسسات أخرى أجنبية، بالإضافة إلى إصدار دليل

حوكمة المصارف الليبية، من هنا جاءت أهمية البحث من خلال الاستفادة من تطبيق الحوكمة

في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي ستكون أداة

قوية لجلب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

#### 6.1. منهجية الدراسة:

##### 1.6.1. منهج البحث:

يقوم هذا البحث على أساس الدمج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال

استقراء وتحليل الدراسات السابقة للتعرف على مفهوم الحوكمة وآلياتها وجوانبها الفكرية وعلاقتها

بالمعلومات المحاسبية وجلب الاستثمار، من أجل اشتقاق فرضيات البحث ومن ثم اختبار هذه

الفرضيات عمليا.

##### 2.6.1. تحديد مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا

وهي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية،

والمصرف التجاري الوطني، بالإضافة إلى المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية الليبي،

وأساتذة الجامعات في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

### 3.6.1. وسيلة جمع البيانات:

سوف يستخدم في هذه الدراسة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرا لأنه سوف يستوفي المعلومات المطلوبة للتحليل، وذلك لاستقصاء آراء البيئة العملية حول موضوع البحث، مما سيؤثر ايجابيا في الوصول إلى نتائج هامة وواقعية لتحليل فرضيات البحث.

### 4.6.1. وسائل التحليل:

تم استخدام مجموعه من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، كالمتوسطات والنسب المئوية والتكرارات والانحرافات المعيارية، كأسلوب إحصائي وصفي، يساعد في تحليل وتفسير البيانات المجمعة. كما سيتم استخدام اختبار (T) وذلك لاختبار متوسط استجابة أفراد المجتمع حول دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المتوقع على جلب الاستثمار ، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

### 7.1. حدود الدراسة:

- تركز الاهتمام في هذه الدراسة بتطبيق الحوكمة على مستوى المصارف التجارية، دون غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تنشط في الاقتصاد الليبي.
- يقتصر مجتمع دراسة أساتذة الجامعات على أعضاء هيئة التدريس في كليات الاقتصاد بقسم المحاسبة في جامعتي طرابلس وبنغازي باعتبارهما أكبر جامعتين في ليبيا ونظرا لعراقتهما، وذلك لكبر مجتمع أساتذة الجامعات في ليبيا ونظرا لظروف الوقت والجهد والأمن.
- يقتصر مجتمع المصارف التجارية على المصارف التجارية الخمس الكبرى وهي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية، والمصرف التجاري الوطني، وذلك لكبر رأسمالها وكثرة فروعها، كما أنها مدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

## 8.1. هيكلية الدراسة:

تتكون هيكلية الدراسة من جانبين أساسيين:

### أولاً: الجانب النظري:

وتم فيه الاستعانة بالأدب المحاسبي فيما يخص موضوع الدراسة من كتب ومجلات ودراسات ومقالات سابقة والانتزعت، وذلك لبناء الجانب النظري المناسب للدراسة.

### ثانياً: الجانب الميداني:

وتضمن تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وتحليلها، وذلك من خلال قوائم الاستبيان التي وزعت على عينة الدراسة.

## الفصل الثاني

### حوكمة الشركات

#### وجودة المعلومات المحاسبية

## تمهيد:

لتحقيق هدف البحث وهو التعرف على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها المتوقع على جلب الاستثمار ، يتطلب هذا الأمر الوقوف أولاً على مفهوم الحوكمة والتطرق إلى نشأتها ومفهومها وأهميتها وأهدافها ومبادئها والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة ومحدداتها ، ومن ناحية أخرى إستعرض هذا الفصل بعض النواحي الخاصة بالجانب التطبيقي لهذا البحث وهو القطاع المصرفي حيث تناول ماهية وأهمية وعناصر وأثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي. وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تناول الباحث مفاهيم ومعايير ومناهج تقييم جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى المشاكل المحاسبية لتوافر جودة المعلومات المحاسبية والأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية.

### المبحث الأول: حوكمة الشركات

#### 1.1.2 : مقدمة :

على الرغم من أن موضوع حوكمة الشركات ظهر بشكل رئيسي ضمن الأدب المالي إلا إن موضوع الحوكمة نقطة تقاطع مجالات مختلفة بما فيها الاقتصاد ونظرية المنظمة وعلم الاجتماع والسياسة الأمر الذي يعكس تنوع نظري كبير ، لذا ينظر للحوكمة من زوايا مختلفة فهي قابلة للتطبيق على الشركات والدول (التهامي، القرشي، 2010: ص 164).

إن موضوع حوكمة الشركات ليس جديداً ، إذ ترجع بعض القضايا المتعلقة به إلى الثلاثينات من القرن الماضي ، إلا أنه برز في السنوات الأخيرة على رأس اهتمامات الهيئات التشريعية والتنظيمية والمهنية والأكاديمية، نتيجة لحدوث مجموعة من العوامل والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة (معروف ، 2011: ص:15). ومع تطور بيئة الأعمال وظهور الشركات المساهمة التي تتضمن عدداً كبيراً من الملاك (المساهمين) ، أصبحت الشركات المساهمة هي الشكل الشائع والمنتشر في بيئة الأعمال ، وظهور الحاجة إلى الفصل بين الملكية والإدارة وهو ما أدى إلى تعارض في المصالح بين أطراف الشركة المختلفة الداخلية والخارجية وبالتالي ظهور مشاكل الوكالة الناتجة عن ذلك التعارض بين الإدارة والملاك ، وأصبحت الإدارة تسعى إلى تقديم

معلومات للمساهمين تظهر سلامة الوضع المالي للشركة وأنها في حالة تقدم وازدهار مستمر للحفاظ على مصالحها الخاصة بالشركة، ويحدث هذا بالاتفاق بين الإدارة وبعض شركات المحاسبة والمراجعة التي تصدق على بيانات مضللة لا تعكس حقيقة المراكز المالية لتلك الشركات (غالي ، 2007: ص 707)، وما أكد على ذلك الانهيارات والأزمات التي حدثت خلال العقود الأخيرة ، ولعل أبرزها أزمة دول جنوب شرق آسيا، وأزمة شركة Enron ، وشركة World Com (رأفت، 2004: ص 348) بالإضافة إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

### 2.1.2. نشأة وتطور الحوكمة :

وفقا للتحليل المبكر لـ بيرل و مينز Berl and Means الذي أجريه عقب أزمة 1929 حول الدور المتغير للشركة الحديثة في المجتمع في دراستهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" فإن تأثير هذه الدراسة لا يزال قائما على مفهوم حوكمة الشركات في المناقشات الأكاديمية حتى اليوم (التهامي، 2010: ص 164).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم التي قامت بتطوير تطبيق مفهوم حوكمة الشركات انطلاقا لتطوير أسواقها المالية (باشيخ ، 2009: ص 198)، وفي بريطانيا وفي مايو 1991 فان بورصة الأوراق المالية في لندن ومجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى بدأت من أعضاء لجنة كاديبيري Cadbury لمراجعة المشكلات وضمان أن الثقة في سوق لندن لم تضار مطلقا، وكانت هذه هي الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات والتي كانت بداية الانطلاق نحو تطبيق حوكمة الشركات (عبدالعال ، 2008: ص 14). كما أصدرت اللجنة الحكومية للحوكمة في اليابان تقرير بشأن مبادئ الحوكمة في أكتوبر 1997 والتي تم تعديلها في أكتوبر 2001 لتصبح 14 مبدأ، ولعل أهم ما تضمنته هذه المبادئ المساءلة المحاسبية، والإفصاح والمراجعيين الخارجيين ومجلس المراجعة ، هذا وقد اصدر مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا ( OSFI ) Office of The Superintendent of Financial Institutions في يناير 2003 دليل الحوكمة (جمعة، 2004: ص 373).

وكذلك حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم حوكمة الشركات بالتحليل والدراسة ، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) Organization for Economic Coperation and Development التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات ( Corporate Governance Principles ) والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل.

ولمواكبة ما يحدث عالميا وحماية لحقوق أصحاب المصالح في ليبيا أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل حوكمة المصارف 2010 .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن للباحث القول إن ما ساعد على نشأة وتطور الحوكمة هي الدعوة العالمية في العقود الأخيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة على المنظمات ، وذلك حفاظا على استمراريته وتشجيع الاستثمار وتحسين الأداء والاستقلالية لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا واللجان المختلفة والمراجعين الداخليين والخارجيين.

### 3.1.2: ماهية ومفهوم الحوكمة :

بالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح حوكمة الشركات في بداية القرن الحادي والعشرين ، إلا أن هذا المصطلح مازال غامضا لكثير من الأطراف المهتمة بالشركات بصفة عامة، بل أيضا بالنسبة للمتخصصين أنفسهم سواء كانوا مستثمرين أو محللين ماليين أو دائنين أو عملاء أو موردين وقد تعددت المحاولات لوضع تعريف لمصطلح حوكمة الشركات سواء من جانب المنظمات الدولية والمؤسسات المالية واللجان المتخصصة، أو من جانب الباحثين المهتمين بالأبعاد المالية والقانونية والمحاسبية لحوكمة الشركات، ورغم ذلك لا يوجد مفهوم واحد يقطع جذور الجدل والنقاش حول ذلك (عقل، 2005: ص 29).

ورغم هذا الاختلاف وعدم الاتفاق بين الباحثين والأكاديميين والمهتمين العرب حول تعريب مصطلح حوكمة الشركات وظهور العديد من المصطلحات مثل توجيه الشركات ، حاكمية الشركات، الإجراءات الحاكمة، الشركات الرشيدة، الإدارة الرشيدة، ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة ... إلى غير ذلك، إلا ان مصطلح الحوكمة<sup>\*\*</sup> يعتبر الأكثر استخداما في المجال الأكاديمي والبحثي كمرادف قريب لمصطلح Corporate Governance وانسجامه مع مصطلحي العولمة والخصخصة (شليبي،2011: ص 529).

وسيتناول الباحث فيما يلي مجموعة من المفاهيم وضعها بحاث ومنظمات مهنية ودولية لتعريف الحوكمة :

عرف تقرير Cadbury عام 1992 حوكمة الشركات بأنها " تمثل نطاقا كليا للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية وبواسطة هذا النظام توجه وتراقب المنظمة بأكملها"(خليل،العشماوي،2008: ص 32).

وعرفها عبد العال 2008 بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى المستويات من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" (2008: ص4).

كما عرف Monks and Minow حوكمة الشركات بأنها العلاقة بين مجموعة من الأطراف المتنوعة والمتعددة لتحديد اتجاه وأداء الشركات، وتتمثل الأطراف الأساسية في ( 1 ) المساهمين ( 2 ) الإدارة (متمثلة في المديرين التنفيذيين ) ( 3 ) مجالس الإدارة ... إضافة الى الأطراف الأخرى التي تتضمن العاملين، العملاء، الموردين، الدائنين، المجتمع " (إبراهيم، 2009: ص 16).

ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) 2004 من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، فقد عرفها "على أنها النظام الذي يتم من خلاله

---

<sup>\*\*</sup> تجدر الإشارة إلى أن مصطلح حوكمة الشركات قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم المسؤولين عن مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (خليل،2005: ص 729).

توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة . ومن خلال ما سبق يتم تحديد الآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة عليها (صالح، 2010: ص 395).

وعرفتها جمعية الحوكمة التايوانية بأنها " الآلية والعمليات التي توجه وتراقب بها الشركات والكيفية التي ينفذ بها المديرون مسؤولياتهم والتي تحسن أداء الشركة في النهاية لحماية حقوق المساهمين والمحافظة على حقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة " . ويوسع معهد المحاسبين الكندي من مفهوم الحوكمة ليشمل " التحقق من أن المنظمة تحقق أهدافها وكذلك تقييم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الشركة في الأجل الطويل". (نقلا عن محمد، 2006: ص 121). ومن خلال ما سبق وما تم مراجعته من الأدب المحاسبي توصل الباحث انه لا يوجد مفهوم واحد أو توافق على تعريف محدد للحوكمة، وقام الباحث باستخلاص مجموعة من النقاط في محاولة للوصول إلى تعريف للحوكمة وهي:

- أن هناك تجاذب للمصالح من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنشأة.
- الحوكمة عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين الإدارة ومساهميها والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- تهدف الحوكمة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنشأة.
- الغاية من الحوكمة هي الحفاظ على المنشأة والحرص على عدم وقوع انهيار مفاجئ أو تعثر قد يحدث نتيجة استغلال احد الأطراف لموارد المنشأة بالشكل السيئ على حساب بقية الأطراف.

ويمكن تعريف الحوكمة بأنها " عبارة عن تحقيق التوازن بين الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة من خلال مجموعة من العلاقات التعاقدية بين هذه الأطراف، وذلك لضمان المحافظة على سلامة

الأداء وموارد المنشأة واستغلالها الاستغلال الأمثل مما ينعكس على استمراريتها وتطورها وتحقيق التنمية والاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل على المدى الطويل".

#### 4.1.2: أهمية الحوكمة وأهدافها:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ما حدث في أمريكا من انهيارات مالية لعدد من الشركات الضخمة خلال عام 2002 مثل ما حدث لشركة انرون، وورلدكوم. كذلك ازدادت أهمية الحوكمة نتيجة اتجاه الكثير من الدول إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يتم الاعتماد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي وما يصاحب ذلك من زيادة حجم تلك الشركات، انفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع كثير من الوحدات الاقتصادية في أزمات مالية (كساب، الرزين، 2009: 240-241).

ولقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للدول النامية نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل النزاعات بصورة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة؛ ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح؛ وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات ينبغي عليها أن لا تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات (يوسف، 2007: 17).

ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة في مجموعة من النقاط من خلال ما يلي :

1. مكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو (جابر، 2010:1).

2. الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة ( جابر، 2010: 1).

3. إن عدم حصول المستثمرين على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، يؤدي إلى وقف التدفق المطلوب للتمويل، وبدون التدفقات المالية لن تتمكن المنشآت من تحقيق الإمكانات اللازمة لنمو المنشأة. ( جابر، 2010: 1)

4. تتمي الثقة في المنشآت التي تطبق الحوكمة مما يساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، كما يساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية ( جابر، 2010: 1).

5. زيادة المتاح من التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة خصوصا بالنسبة للدول النامية ( جابر، 2010: 1).

وأضاف باحث آخر أن أهمية الحوكمة تتمثل في تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية ( عقل، 2005: 33).

وتساعد الحوكمة الجيدة الشركات في دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات وتحسين الأداء بشكل عام، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية ( درويش، 2003: 426 ) :

1. الوصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
  2. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
  3. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- ويرى باحث آخر أن هدف الحوكمة هو توزيع السلطة والمسؤولية بين الأطراف التي تتكون منها الوحدة الاقتصادية وهم : المساهمين، ومجلس الإدارة، والعاملين، والأطراف الأخرى ذات

المصلحة، ومحاولة منع التجاوزات التي تتم من أي طرف، وذلك من خلال وضع الضوابط التي تحكم أداء كل طرف داخل الوحدة الاقتصادية ( شفيق، 2011: 154).

وأضاف بعجاجة (2008: 64) بأن الحوكمة تهدف إلى حماية أصول الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتعزيز دورهم في المراقبة؛ كما أنها تهدف أيضا إلى تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة وتحقيق العدالة والشفافية في جميع تعاملات الشركة وعملياتها.

### 5.1.2: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهذه الأطراف هي (سليمان، 2006: 17):

#### 1. المساهمين Shareholders

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

## 2. مجلس الإدارة Board of Directors

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح. مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

## 3. الإدارة Management

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

## 4. أصحاب المصالح Stakeholders

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

### 6.1.2: مبادئ حوكمة الشركات :

في الواقع نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الحوكمة، حيث نلاحظ انه هناك عدة جهات وضعت مبادئ للحوكمة بناء على المفهوم الذي تبنته كل جهة للحوكمة، ومن هذه المبادئ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OCED )، ومبادئ لجنة بازل المصرفية العالمية، ومبادئ مؤسسة التمويل الدولية، وذلك على النحو التالي:

## 1.6.1.2: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED):

تعتبر المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات، حيث أنه في عام 1999 حدثت نقلة نوعية في تطوير مفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات بصور هذه المبادئ، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ المطلوبة لأفضل الممارسات الإدارية والمالية في الشركات، ومن ثم تعديل هذه المبادئ في 22 أبريل 2004 لتصبح ستة مبادئ بعد أن كانت خمسة وهذه المبادئ<sup>18\*</sup> هي:

### المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية وذلك على النحو التالي:

أ. ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

ب. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

ج. ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

د. ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

### المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

<sup>18\*</sup> ترجمت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى العربية من قبل مركز المشروعات الخاصة (CIPA) 2004: من ص1-ص18).

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن توفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم وذلك من خلال:

1. أن تضمن الحقوق الأساسية للمساهمين وهي: الحق في طرق مضمونة لتسجيل الملكية وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة وأن يكون للمساهمين نصيب من أرباح الشركة.

2. أن يحصل المساهمون على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل:

- تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة  
- الترخيص بإصدار أسهم إضافية.

- العمليات الاستثنائية، بما في ذلك تحويل كل أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدي في الواقع إلى بيع الشركة.

3. أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغي أن يحاطوا علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

4. يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ، ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجرى اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

5. يجب أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات، في نطاق حدود معقولة.

6. ينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركة .

7. ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أم بالإنابة، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أم بالإنابة.

8. ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ما يملكه المساهم من حقوق الملكية في الشركة، كما ينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات، وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركة، حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم والملجأ القانوني لهم. كما يجب أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقا لطبقاتهم.

9. يتعين تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون وذلك كما يلي:

- ينبغي على المستثمرين المؤسسيين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية.

- ينبغي على المستثمرين المؤسسيين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

- ينبغي السماح للمساهمين، بما فيهم المستثمرون المؤسسون، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضا فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

**المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين:**

ينبغي عند وضع إطار لحوكمة الشركات ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم وذلك على النحو التالي:

أ. ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية في نطاق أي سلسلة رقمية من نفس الطبقة، وينبغي أن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق. كما ينبغي أن يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء. وينبغي أن تكون أية تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الطبقات من الأسهم التي تتأثر سلباً نتيجة للتغيير.

ب. ينبغي حماية حقوق الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها، أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة، والتي يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح.

ج. ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم.

د. ينبغي إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.

هـ. ينبغي أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين الحصول على معاملة متساوية. وينبغي ألا تؤدي إجراءات الشركة إلى زيادة صعوبة أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر.

و. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ز. ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة أن يفصحوا لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، أم بالنيابة عن طرف ثالث أي مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس الشركة بطريق مباشر.

**المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:**

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة ، وذلك على النحو التالي:

أ. ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب. ينبغي أن يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح وأن تُتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ج. يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

د. عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

هـ. ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك أفراد العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

و. ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفاء لحالات الإعسار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

#### **المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:**

ينبغي في إطار حوكمة الشركات ضمان القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات خاصة:

أ. ينبغي أن يتضمن الإفصاح، ولا يقتصر على، المعلومات التالية:

1. النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
  2. أهداف الشركة.
  3. الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.
  4. سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.
  5. العمليات المتصلة بأطراف من الشركة.
  6. عوامل المخاطرة المتوقعة.
  7. الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
  8. هياكل وسياسات الحوكمة، وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.
- ب. ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
- ج. ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفاء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.
- د. ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، عليهم واجب بالنسبة للشركة هو أنهم يقومون بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.
- هـ. ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرص متساوية وفي التوقيت المناسب وبالتكلفة المناسبة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.
- و. ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، والسماسة، وكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي

يتخذها المستثمرون، بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

#### المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام أصحاب المصالح من داخل وخارج الشركة والمساهمين، وذلك على النحو التالي:

أ. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

ب. إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ينتج عنها تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق معاملة عادلة لجميع المساهمين.

ج. ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية. وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.

د. ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن:

1. استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

2. الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.

3. اختيار كبار التنفيذيين في الشركة والإشراف عليهم، وتحديد مكافئاتهم ومرتباتهم، واستبدالهم، إذا لزم الأمر، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.

4. مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

5. ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلي وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

6. الإشراف علي عمليات الإفصاح والاتصالات.

### 2.6.1.2: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ( Basel Committee )

وضعت لجنة بازل 2 في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات

المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية (مطامع، 2009: 12-13):

1. ضرورة توفر قيم المصرف ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
2. يجب أن تتوفر إستراتيجية للمصرف معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
3. ضرورة التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
4. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات والإدارة العليا.
5. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات ( Checks & Balances ).
6. ينبغي أن تكون هناك مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
7. يجب وضع الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترفيات أو عناصر أخرى.

8. ضرورة تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

ويلاحظ من خلال معايير لجنة بازل اهتمامها بمبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، ووضعت مجموعة من الإرشادات التي يجب مراعاتها عند تطبيق الحوكمة في المصارف، وذلك لطبيعة المصارف الخاصة ويتضح ذلك من خلال أن هذه المبادئ ركزت على فعالية الرقابة متمثلة في المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر في المصارف حيث أن المخاطر العامة هي أكبر في المصارف، كما أن أي تعثر في المصارف سيكون أثره كبير على الاقتصاد ككل.

ومن خلال ما سبق عرضنا أبرز المساهمات الدولية للمؤسسات والمنظمات المهنية في مجال إرساء مبادئ للحوكمة، حيث ركز بعضها على الحوكمة على مستوى الشركات بشكل عام مثل مبادئ منظمة التعاون الدولية (OCED)، في حين ركزت مبادئ لجنة بازل على الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي، وعلى الرغم من أهمية كل هذه المساهمات إلا أن مساهمة منظمة التعاون الدولية لاقت أكثر قبول من قبل الدول والشركات والأسواق المالية.

#### **7.1.2: محددات حوكمة الشركات:**

هناك اتفاق شبه تام بين الباحثين والممارسين حول أهم محددات الحوكمة، حيث أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر الشكل رقم 2-1). ونعرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل في ما يلي (fawzy,2003:3):

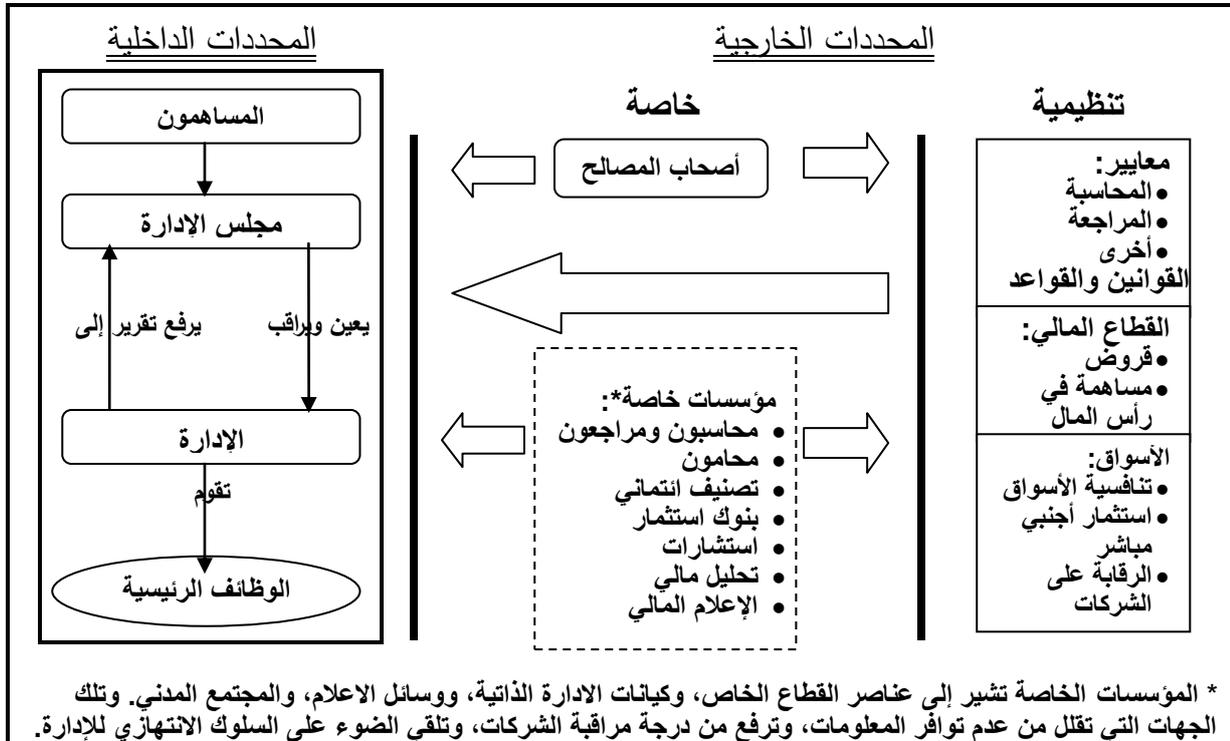
#### **1.7.1.2: المحددات الخارجية:**

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات

ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

### 2.7.1.2: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.



الشكل رقم (1-2) محددات حوكمة الشركات

المصدر (fawzy,2003:4)

### 8.1.2: ماهية وأهمية الحوكمة في المصارف:

نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم والتكنولوجيا والمنافسة بين المصارف والمنشآت غير المصرفية، ونمو الأسواق المالية جاء التركيز والاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف، فالحوكمة في الجهاز المصرفي تعني حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وكذلك مراقبة أداء مجالس الإدارة والإدارة العليا للمصارف(حداد، 2008: 12).

ويشير تقرير صادر عن ( جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ) عن الأزمة المالية التي حدثت خلال عام 2008، إن المصدر الرئيسي لأزمة الائتمان هو ضعف حوكمة الشركات، والذي تمثل في المكافآت والحوافز التي تشجع على التفكير على المدى القصير الأمر الذي شجع على التركيز المفرط على تحقيق أرباح قصيرة الأجل وإجراء تقييم سيئ للمخاطر. كما أشار التقرير إلى قصور مجالس إدارة المصارف في القيام بدورها في إدارة الشركة والإشراف والتوجيه الاستراتيجي وفي الرقابة وفهم المخاطر والافتقار إلى التدريب الكافي لفهم المنتجات شديدة التعقيد وذلك لضمان بيئة رقابة قوية تحكم أداء الإدارة التنفيذية. إن ضعف حوكمة المؤسسات المالية يحدث تأثيرا مشوها على قواعد تلك المؤسسات إذ يؤدي إلى إقراض مقترضين بطريقة خاطئة وبكميات مفرطة، كما يؤدي إلى تحويل المدخرات النادرة من مجتمع الدولة إلى المقترضين المبددين وحرمان الشركات السليمة من الائتمان وبالتالي يشكل عبأ على النمو الاقتصادي، فالآثار السلبية لعدم فعالية حوكمة الشركات تكون أشد خطورة في حالة المؤسسات المالية لأن عدد المساهمين والمودعين فيها أكثر ولأن مخاطرها العامة أكبر من مخاطر الشركات الأخرى، وهذا يزيد من أهمية الحوكمة في المصارف ( التهامي، القرشي، 2008: 164).

وتكتسب الحوكمة للمصارف أهمية أكبر في البلدان النامية وذلك للأسباب التالية )

التهامي، القرشي، 2008: 165):

1. المصارف لها موقع مهيم في تطوير الاقتصاد والنظم المالية ومحرك مهم للنمو

الاقتصادي.

2. تمثل المصارف عادة في الاقتصاديات النامية أهم مصادر التمويل بالنسبة لمعظم الشركات، حيث تغلب درجة عدم الكفاءة على أغلب أسواق الأوراق المالية في أغلب تلك الدول.

3. عادة المصارف في البلدان النامية المستودع depository الرئيسي للادخار الاقتصادي.

4. حررت العديد من الاقتصاديات النامية أعمالها المصرفية مؤخرًا من خلال الخصخصة وتخفيض التعليمات الاقتصادية لذلك أصبح لدى مدراء المصارف حرية أكبر في إدارة هذه المصارف.

### 9.1.2: عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي:

ترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى. ويجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها (يوسف، 2007: 13).

وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في المصارف في مجموعتين وهما (يوسف، 2007: 12-13):

**المجموعة الأولى :** وتتمثل في الأطراف الداخلية الفعالة وهم (حملة الأسهم، ومجلس

الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمراجعون الخارجيون، والمراجعون الداخليون).

**المجموعة الثانية:** وتتمثل في الأطراف الخارجية الفعالة وهم (المودعون، وصندوق تأمين

الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار

القانوني التنظيمي والرقابي).

## 10.1.2: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف:

لا شك أن تطبيق المصارف للحوكمة بشكل جيد سيؤدي إلى نتائج ايجابية متعددة

ومختلفة، وفيما يلي أهم هذه الايجابيات ( حداد، 2008: 14):

1. زيادة فرص التمويل لدى المصرف .
2. انخفاض تكاليف الاستثمار الذي يقوم به المصرف .
3. تحقيق الاستقرار لدى المصارف المطبقة للحوكمة سيكون له تأثير ايجابي على استقرار أسواق المال .
4. العمل على محاربة الفساد بكل صوره .
5. التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها، بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة .
6. تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف.

## المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

### 1.2.2: مقدمة:

تعد وظيفة إنتاج المعلومات ووظيفة هامة لأي مجتمع، ويقدر الوقت الذي ينفقه المحاسبون والمديرون سواء في إنتاج المعلومات أو توصيلها إلى الآخرين بحوالي 80% من الوقت الكلي المنفق على أعمالهم، وتوجد هذه المعلومات في الكثير من المصادر مثل المستندات، التقارير، الخطط، التحليل الخاص بموقف معين وغيرها (الباز، 1990: 112). وغني عن البيان إن المعلومات هي جوهر اتخاذ القرارات، ولها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على المنظمة ويتعين أن تتسم هذه المعلومات بسمات تجعلها صالحة لاتخاذ قرارات رشيدة، وغير خاف أن هناك جهودا مبذولة للوصول إلى تلك المعلومات، وبالتالي فإن التركيز على جودة ودقة تلك المعلومات يعتبر أمرا ضروريا باعتبار أن هذه المعلومات هي مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي (سامي، 2000: 425).

ولذلك يؤمن مجتمع الأعمال، والمجتمع المدني، ومجتمع الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم، بأن العصر الحالي هو عصر المعلومات، ففي ظل اختلاف حاجة كل منهم حول ماهية المعلومات المطلوبة له، تتطلب حكمة التعامل مع موقف معين البحث والحصول على معلومات مناسبة لاستخدامها في اتخاذ القرار اللازم، ففي مجتمع الأعمال تزداد الحاجة إلى توفير معلومات للمستويات الإدارية المسؤولة عن التعامل مع المشاكل القرارية، بحيث تتميز هذه المعلومات بالعديد من عناصر الجودة، وبدون توافر هذه الجودة، لن تكون فقط منظمات الأعمال غير قادرة على الاستمرار، بل ربما تصبح عبء على اقتصاديات مجتمع الأعمال، بسبب قراراتها المبنية على معلومات تفتقر إلى الجودة (عبد الصادق، 2005: 59).

### 2.2.2: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية:

على الرغم من أهمية هذا الموضوع في الأدب المحاسبي واهتمام الباحثين والمستخدمين والمنظمات المهنية الإقليمية والدولية على امتداد عدة عقود، إلا انه ما زالت جودة المعلومات ليس لها مفهوم محدد (عبدالصادق، 2005: 62)، حيث يختلف مفهوم جودة المعلومات باختلاف

وجهات نظر وأهداف منتجي و مستخدمي المعلومات، ففي حين يركز منتج المعلومات على الدقة كمقياس لجودة المعلومات نجد إن المستخدم الجيد للمعلومات يركز على المنفعة والتنبؤ كمقاييس لجودة المعلومات (الباز، 1990: 114). ويعتبر تعريف English من أدق التعريفات التي ظهرت عن جودة المعلومات المحاسبية حيث عرفها بأنها " القدرة على تشغيل وتوفير المعلومات التي يتحقق فيها التوافق بين معرفة معدي هذه المعلومات مع توقعات المستخدمين النهائيين " ( عبد الصادق، 2005: 63).

كما يرى احد الباحثين أن من الأهمية بمكان الاتفاق على مفهوم محدد لجودة المعلومات المحاسبية وتنمية الوعي نحو إدراك ضرورة توافر معلومات محاسبية ذات جودة معينة، حيث أن جودة المعلومات تعني تلك المعلومات الملائمة والذكية ( Fitness and Smart )، والتي تحقق إرضاء لتلك الاحتياجات في ضوء معايير محددة معلومة مسبقا (سامي، 2000: 427).

### 3.2.2: أهمية جودة المعلومات المحاسبية:

يمكننا توضيح أهمية جودة المعلومات المحاسبية من خلال دورها في اتخاذ القرارات، أي توجد علاقة واضحة بين مدخل اتخاذ القرار ومعايير جودة المعلومات، إذ إن مدخل اتخاذ القرارات يهدف إلى إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات استنادا إلى أن الهدف من المحاسبة هو تقديم معلومات مفيدة ولها من الخصائص ما يحقق النفعية، ويتطلب العمل من خلال هذا المدخل على تحديد الفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية ونوعية المعلومات الخاصة بكل فئة من تلك الفئات المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة فعالية المعلومات المحاسبية في مجال ترشيد القرارات. وتؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى تخفيض درجة تردد متخذ القرار، ومن ثم تمكنه من اتخاذ القرار الأمثل الذي يحقق الهدف المطلوب، بشرط توافر المعرفة العلمية والخبرة السابقة لمتخذ القرار بما يمكنه من استيعاب المعلومات واستخدامها في صنع القرار، فعندما لا يتوافر هذا الاستيعاب للمعلومات لدى متخذ القرار مع توافر درجة عالية من جودة المعلومات المحاسبية تزداد ظاهرة تردد متخذ القرار. أي إن اتخاذ القرار الأمثل لا يتطلب تحسين جودة

المعلومات المحاسبية فحسب، وإنما يتطلب الاهتمام بمتخذي القرارات ورفع مستواهم العلمي والعملية وتقوية درجة ثقتهم بجودة المعلومات المحاسبية ( الرفاعي، 2009: 234).

#### 4.2.2: معايير جودة المعلومات المحاسبية:

ظهر في الفكر المحاسبي العديد من المساهمات التي تهدف إلى تحديد معايير جودة المعلومات المحاسبية حيث تناولت الجمعيات العلمية هذا الموضوع منذ فترة ليست بالقصيرة ونذكر من هذه المساهمات (علي، 1992: 29-30):

مساهمة الجمعية الأمريكية للمحاسبة ( American Accounting Association )

حيث أشارت الجمعية في عام 1966 إلى أن الخاصية العامة التي يجب أن يقوم عليها بناء المعايير Standards هي منفعة المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، وأن المعايير التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية لكي تكون نافعة تتمثل في ( الملائمة - القابلية للتحقق - القابلية للقياس الكمي - عدم التحيز). وفي عام 1973 أورد تقرير لجنة Trueblood المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants مجموعة خصائص يجب أن تتوفر فيما تتضمنه التقارير المالية، وقد شملت هذه الخصائص (القابلية للفهم - الموضوعية - القابلية للمقارنة - الجوهر أكثر أهمية من الشكل - الملائمة - الموثوقية - الثبات). وكذلك تضمن البيان الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principles Board في عام 1970 والذي عدل في عام 1976 أن للمحاسبة سبعة أهداف وصفية تشتمل على ( الملائمة - القابلية للفهم - القابلية للتحقق - الحياد - التوقيت المناسب - القابلية للمقارنة - الاكتمال ).

وذكرت أيضا لجنة المحاسبة عن التضخم في تقريرها تحت عنوان Sandilands

Report في عام 1975 أن خصائص المعلومات المحاسبية تتضمن ( القابلية للفهم - الموضوعية - القابلية للمقارنة - الواقعية - الثبات - الحيطة والحذر - الاقتصاد في العرض ). هذا وقد حددت لجنة المعايير المحاسبية Accounting Standards Committee عام 1975 مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر في التقارير المالية للشركات وتشمل هذه

الخصائص ( الملائمة - القابلية للفهم - الموثوقية - الاكتمال - الموضوعية - التوقيت المناسب - القابلية للمقارنة ).

وفي عام 1980 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting

Standards Board (FASB) البيان رقم (2) بعنوان " معايير جودة المعلومات المحاسبية "

وتعتبر هذه الدراسة الأكثر شمولية وأهمية فقد اعتمد FASB على مجموعة الدراسات السابقة في

إصدار هذا البيان، ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية معايير جودة المعلومات المحاسبية

في معيارين أساسيين كما هو موضح بالشكل ( 2-2) ينطوي تحتها مجموعة من المعايير الفرعية

وهما ( عبد الصادق، 2005: 60):

**المعيار الأول: الملائمة.**

**المعيار الثاني: الموثوقية.**

وفي إطار توصيف هذين المعيارين أشار ال FASB أن الملائمة تتحقق عندما تتوفر فيها

معايير فرعية تتمثل في التوقيت الملائم، التغذية العكسية، القيمة التنبؤية، أما فيما يتعلق بمعيار

الموثوقية، فإنه يستدل عليه من خلال التأكد من توافر معايير فرعية تتمثل في صدق المعلومات،

الحياد (الموضوعية)، إمكانية التحقق، كما أن هناك معايير متعلقة بمنفعة المعلومات متمثلة في

القابلية للمقارنة والأهمية النسبية للمعلومات. أما لجنة معايير المحاسبة الدولية International

Accounting Standards Committee (IASC) بويتها على النحو التالي:

**المعيار الأول: قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من مستخدميها.**

**المعيار الثاني: أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمستخدميها:**

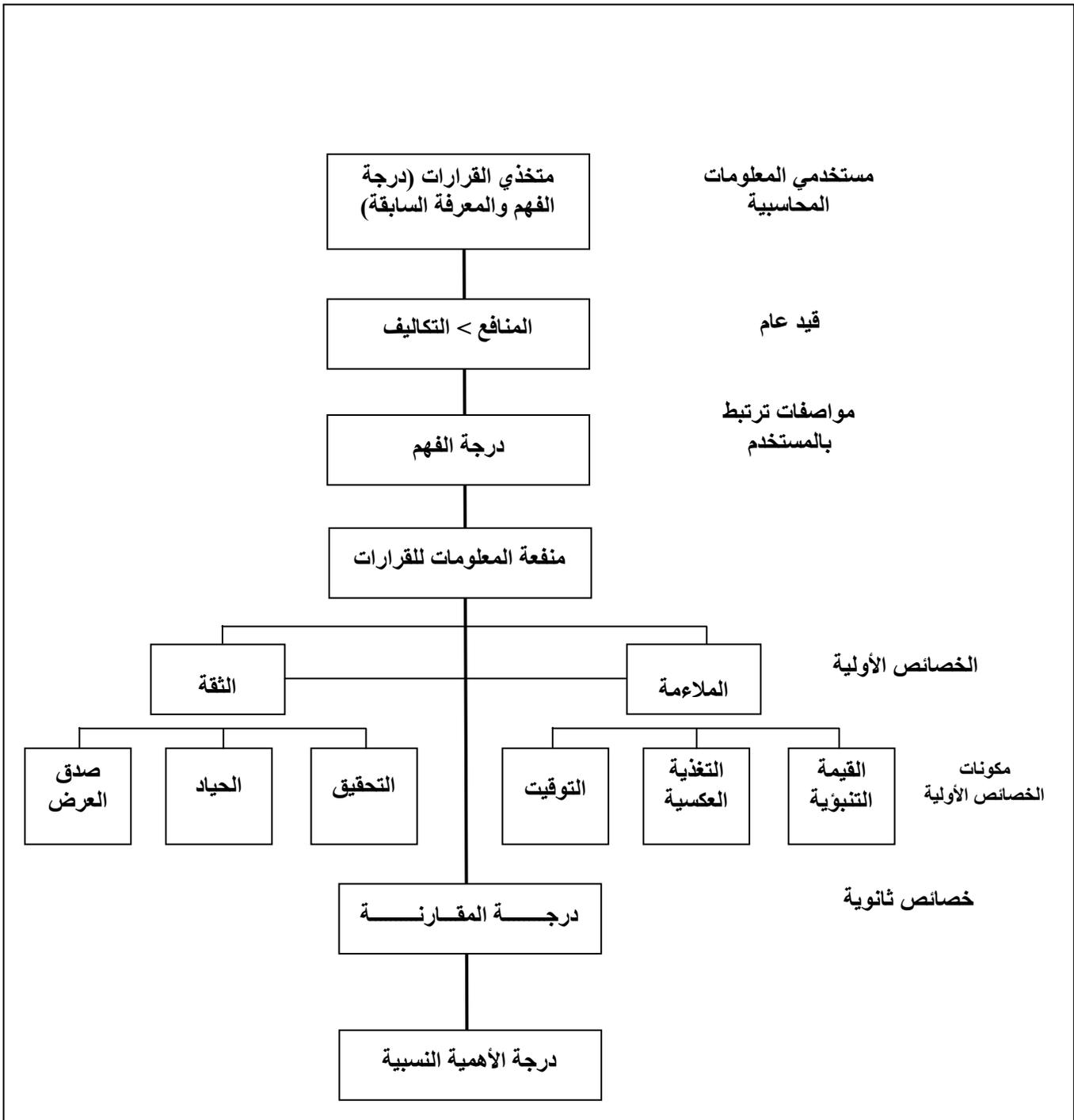
وحتى يتحقق هذا المعيار لابد من توافر معيارين فرعيين هما، توافر القيمة التنبؤية في المعلومات

المحاسبية، وإمكانية تحقق المعلومات المحاسبية.

**المعيار الثالث: توافر المصدقية والثقة في المعلومات المحاسبية: وحتى يتحقق هذا المعيار لابد**

من توافر ثلاث معايير فرعية وهي صدق التعبير عن الإحداث، وموضوعية المعلومات المحاسبية،

تكامل المعلومات المحاسبية مع بعضها.



الشكل (2-2) معايير جودة المعلومات المحاسبية

نقلا عن: (الدهراوي، 2009: 34)

ومن الملاحظ أن مجلس معايير المحاسبة FASB قد ركز في تبويبه لمعايير جودة

المعلومات المحاسبية على خصائص متعلقة بالمعلومات مثل خاصية الملائمة وخاصية موثوقية

المعلومات ذاتها، أما تبويب اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة فقد بوبتها إلى ثلاثة معايير رئيسية

المعيارين الأول والثاني لهما علاقة بمستخدم المعلومات المحاسبية من حيث قابليته للفهم وكذلك ملائمتها له، أما المعيار الثالث فهو عبارة عن خصائص ذاتية للمعلومات متمثلة في صدقها وموثوقيتها وموضوعيتها وتكاملها، وبغض النظر عن التبويبات المختلفة لهذه المعايير والتي تعطي أهمية لبعض المعايير على البعض الآخر، أو التي تدرج معايير فرعية تحت معايير رئيسية، فإنه سيتم الإشارة إلى ما استقر عليه الفكر المحاسبي حول مضمون كل معيار من هذه المعايير من خلال ما يلي :

#### 1.4.2.2: المعيار الأول: الملائمة Relevance

يقصد بالملائمة أن يكون هناك تأثير مباشر لاستخدام المعلومات المحاسبية على القرار المتخذ، وبالتالي يكون القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها وبناء عليه فإذا كان القرار الذي تم اتخاذه قبل معرفة تلك المعلومات هو ذاته القرار الذي تم اتخاذه بعد معرفة ذات المعلومات فإن ذلك يعني أن تلك المعلومات غير ملائمة لهذا القرار ( خليل، عشاوي، 2008: 110). وقد واجه افتراض منفعة المعلومات تحديا على أساس أن المحاسبين يرغبون في زيادة معرفتهم بالمعلومات التي يفضلها مستخدمون معينون للقوائم المالية. كما يريدون معرفة من هم هؤلاء المستخدمين؟ وما هي أهدافهم من استخدام المعلومات المحاسبية؟ وقد أدى هذا التغيير نحو توصيل معلومات تخدم أغراض مستخدمي معينين وأغراض معينة إلى صقل مفهوم الملائمة بدرجة كبيرة. وقد قامت لجنة إعداد قائمة النظرية الأساسية للمحاسبة بتعريف المحاسبة بطريقة تبين أن الملائمة أصبحت المعيار الأول " تتطلب الملائمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة وارتباطها المفيد بالتصرفات التي صممت لتسهيلها، أو بالنتائج المرغوب تحقيقها " ( هندريكسن، 1990: 121).

وبالتطبيق على القوائم والتقارير المالية فإن ملائمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات، فإن ملائمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز confirmation التوقعات

الحالية، فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها (زيادة درجة التأكد). أما إذا أحدثت المعلومات المحاسبية تغييرا في هذه التوقعات، فإن ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للأحداث، وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة، لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار (حنان، 2006: 200-201). ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضا توفر ثلاث خصائص وهي:

#### أ. التوقيت الملائم:

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار. فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة (حنان، 2006: 201). بالتالي إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، فلكي تقدم المعلومات بالوقت المناسب ربما يجب تقديم التقارير دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة، وهذا يضعف الموثوقية، وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأمور فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار، لذلك عند محاولة تحقيق توازن بين الملائمة والموثوقية فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات متخذي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل (حماد، 2006: 97-98).

#### ب. القدرة على التنبؤ:

وهي تعني أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤية بالمستقبل وأن تكون صالحة ومفيدة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة

الأجل ( خليل، العشماوي، 2008: 111)، فمفهوم القيمة التنبؤية تم اشتقاقه من نماذج تقييم الاستثمارات، ولقد عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في بيانها رقم ( 2 ) كما يلي " هي خاصية مساعدة المعلومات للمستخدمين في زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة " (حنان، 2006: 203).

### ج. التغذية العكسية:

ويقصد بها قدرة تلك المعلومات على التقويم والتصحيح بمعنى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف وفي جميع الحالات بحيث يمكن استخدامها في تقييم الأحداث السابقة ( خليل، العشماوي، 2008: 111)، وتلعب المعلومات دورا هاما في تعزيز ( تثبيت) أو تصحيح توقعات سابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، حيث إن هذه الخاصية في التقويم الارتدادي أو التغذية العكسية لا تقل أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ (حنان، 2006: 204).

### 2.4.2.2: المعيار الثاني: الموثوقية Reliability

ويقصد بذلك ضرورة أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات مأمونة الاستخدام بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وموضوعية في عرض الحقائق ووصف الظواهر والأنشطة الاقتصادية ( خليل، العشماوي، 2008: 111)، فالمعلومات المحاسبية تعتبر موثوق بها لو أن المستخدمين يمكنهم الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة بالشركة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة، فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي وتتضمن تقديرات وتقريبات لا تكون دقيقة، ومع ذلك فيجب أن تكون موثوق بها، فالهدف هو تقديم المعلومات التي يثق بها المستخدمون (الدراوي، 2009: 39-40). ولكي تكون المعلومات موثوقة لا بد من توفر ثلاث خصائص وهي :

#### أ. الصدق في التعبير:

المعلومات الموثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها، فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية

بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها طبقاً لمعايير الاعتراف بالأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في المنشأة بتاريخ وضع التقرير ( حماد، 2006: 94)، فلا بد أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات صادقة في التعبير بأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه، حيث أن البيانات الصادقة تؤدي إلى معلومات صادقة والمعلومات الصادقة تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة (خليل، العشاوي، 2008: 111).

#### **ب. القابلية للتحقق:**

يقصد بهذا المفهوم وجود اتفاق أو بصورة أدق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس طرق النتائج، فإذا وصلت أطراف خارجية (محاسبون آخرون أو مراجعون مستقلون) إلى نتائج مختلفة، فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية، فقابلية التحقق تعني أن القياس المحاسبي موضوعي، لأنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، فقابلية التحقق تشير إلى العالم الخارجي المستقل عن الأشخاص الذين يلاحظونه، كما أن القياس القابل للتحقق من ناحية ثانية هو قياس موضوعي، بمعنى أنه يستند إلى ثبوتيات وأدلة يؤدي اعتمادها إلى الوصول إلى نفس النتائج ( حنان، 2006: 207).

#### **ج. الحياد :**

حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات الظاهرة في القوائم يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرارات أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً (حماد، 2006: 95).

والحياد يعني أن القوائم المالية لا يجب أن تعد لصالح مجموعة ضد الأخرى، وقد يبدو هذا متعارضاً مع خاصية الملائمة، ومع ذلك فإن القوائم المالية يجب أن تكون ذات أغراض عامة تفي باحتياجات العديد من المستخدمين، والحاجات المتخصصة يجب تلبيتها بطرق أخرى، فالحياد ضروري لتحقيق العدالة، وهو مرتبط بالموثوقية في المقاييس المحاسبية، والمعلومات المحاسبية

يجب أن تظهر النشاط الاقتصادي بدرجة صادقة بحيث لا تؤثر على سلوك الأفراد في اتجاه معين (الدهراوي، 2009: 40-41).

### 3.4.2.2: المعيار الثالث: الثبات Consistency

يعمل معيار الثبات على توفير إمكانية مقارنة النتائج الخاصة بمنشأة معينة عن فترات زمنية متعددة، ويتطلب هذا المعيار استمرار استخدام نفس الإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى، ولا يعني هذا أن المنشأة لا تستطيع تغيير الإجراءات المحاسبية التي تستخدمها مطلقاً، وإنما يكون من الممكن إجراء التغيير إذا كان هناك مبرر واضح لذلك، وينبغي أن توضح القوائم المالية هذا التغيير وتبين آثاره على نتيجة الأعمال والمركز المالي. ويعمل هذا الإجراء أيضاً على التحقق من إمكانية مقارنة الأرقام الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، ويتطلب معيار الثبات استخدام نفس التوبيخ والتصنيف والملاحظات من فترة إلى أخرى (نور، 2003: 55).

ولقد استخدم معيار الثبات كما وضعه هندريكسن (1990: 127) للإشارة إلى :

1. استخدام نفس الإجراءات المحاسبية بواسطة المنشأة الواحدة أو الوحدة المحاسبية من فترة لأخرى.

2. استخدام مفاهيم وإجراءات القياس المتشابهة للعناصر المرتبطة ببعضها في قوائم المنشأة لفئة معينة.

3. استخدام نفس الإجراءات بواسطة المنشآت المختلفة.

### 4.4.2.2: المعيار الرابع: القابلية للمقارنة Comparability

المقصود بالقابلية للمقارنة أن يكون المستخدمون للمعلومات المحاسبية قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي (حماد، 2006: 96).

ولكي تكون المعلومات المحاسبية في صورة قابلة للمقارنة لا بد من توافر خاصيتي الثبات والتماثل وكما تم الإشارة في المعيار السابق إلى أن الثبات هو إتباع نفس الإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى في نفس المنشأة، فإن التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة

قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت مختلفة (حنان، 2006: 218).

#### **5.4.2.2: المعيار الثامن: الإفصاح الكامل Full Disclosure**

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع. ويجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية، كما يعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامة للإفصاح، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية وتشمل معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمي القوائم المالية بالأمر التي ظهرت ملخصة في القوائم أو استبعدت منها كلية، ولا يجب تفسير تلك الملاحظات على إنها ثانوية أو ليست ذات مغزى ولكن الحقيقة أن هذه الملاحظات تحتل مساحة أكثر من المساحات التي تحتلها القوائم نفسها، وغالبا ما تشتمل معلومات هامة لم تكن لتتوفر لدى القارئ إذا انحصرت معلوماته في القوائم المالية فقط (حماد، 2002: 53).

#### **5.2.2: محددات متعلقة بمعايير جودة المعلومات المحاسبية:**

وتتمثل أهم المحددات التي لها علاقة بمعايير جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي :

#### **1.5.2.2. الأهمية النسبية Materiality**

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف (حماد، 2006: 93)، ويمكن أن ننظر للأهمية النسبية على أنها قيد يرد إلى عدم قدرة المستخدمين للمعلومات المحاسبية على معالجة أحجام كبيرة من التفاصيل، مع إمكانية أن تتاح المعلومات الهامة نسبيا والملائمة في تفصيل معقول، فقد يؤدي عرض معلومات أكثر مما ينبغي

إلى توري معلومات ملائمة ونتيجة لذلك تكون القرارات المتخذة غير سليمة، كما أن المعلومات القليلة جدا لا تؤدي إلى قرارات وتنبؤات جيدة فإن المعلومات المليئة بالتفاصيل غير الهامة تؤدي إلى تنبؤات وقرارات غير جيدة، ولذلك فإن الأهمية النسبية تضع قيودا على ما يجب الإفصاح عنه (هنديكسن، 1990: 125-126).

ويمكن بيان المقصود من معيار الأهمية النسبية من خلال البندين التاليين (عبدالصادق، 2005: 61):

1. يطلق مصطلح الأهمية النسبية على التعبير أو الحدث الهام بالنسبة لطبيعة أعمال المنشأة، وتتحقق الأهمية النسبية في البند إذا اتخذ المستخدمون قرارا أو موقفا مختلفا إذا علموا شيئا عن هذا البند، وبمنطق المخالفة إذا لم يتخذ المستخدمون قرارا أو موقفا مختلفا إذا علموا شيئا عن هذا البند فيعتبر هذا البند غير هاما لهم.
  2. من منظور تطبيقي فإنه عادة ما ينظر المحاسبون إلى البند أو الحدث أنه هام نسبيا إذا بلغ 5% فأكثر من صافي الدخل، إلا أن ذلك ليس مطلقا حيث أن هناك باحثون يقترحون نسبة أكبر بكثير، فهم يقترحون مجالا يتراوح بين 10% إلى 15% من صافي الدخل للتمييز بين ما هو مهم نسبيا وما هو غير مهم.
- وتصف ال FASB الأهمية النسبية بأنها قيد حاكم لجميع خصائص المعلومات المحاسبية وخاصة الملائمة فكما في الملائمة إذا كان البند يؤثر في القرار فهو ملائم، فإن البند المؤثر هو بند مهم نسبيا ويجب الإفصاح عنه في التقارير المالية، باعتبار أنه يقدم معلومات مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرار.

### 2.5.2.2. القابلية للفهم Understandability

إن احد المعايير الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها

في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين (حماد، 2006: 92). وحتى يتحقق هذا المعيار لابد من مراعاة عاملين (عبدالصادق، 2005: 62) وهما:

**العامل الفني:** حيث يجب أن تقابل هذه المعلومات الاحتياجات الفعلية للمستخدم، لا أكثر منها فتحقق له التثنت أو الالتباس أو كليهما، بدلا من أن تحقق له الهداية والإرشاد، ولا أقل من احتياجاته فيظل غير قادر على التعامل مع مشكلته.

**العامل السلوكي:** حيث يجب مراعاة المستوى الإداري الذي يتم تقديم المعلومات إليه ومستوى تعليمه، وثقافته، وإدراكه، وإمكاناته التحليلية، ومدى قناعته واعتماده على النظام الرسمي للمعلومات.

ويمكن مراعاة هذين العاملين السابقين عند تقديم المعلومات للأغراض الخاصة سواء للجهات الداخلية كالإدارة أو الجهات الخارجية مثل المقرضين، أما عند إعداد القوائم المالية للأغراض العامة فيجب عدم مراعاة خصائص أي فئة حتى لا يتناقض مع مفهوم أن القوائم المالية للأغراض العامة.

### **3.5.2.2: اقتصادية المعلومات (تحليل التكلفة / العائد) Cost Benefit Analysis**

تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد أكثر منها كميّار، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المنكبدة في تزويد هذه المعلومات. ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات (حماد، 2006: 98).

ويمكن توضيح بعض التكاليف والمنافع لكل من منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية (حنان، 2006: 223-224) كما يلي:

بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة المعلومات تشمل التكاليف عناصر متعددة أهمها: تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات، تكاليف المراجعة لإكساب المعلومات المقدمة

ثقة ومصداقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمنشأة تجاه المنافسين الآخرين. أما بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكاليف هي: العبء الذي يمكن أن يزيحه منتج المعلومات أو معدو التقارير ويحمله على المستخدمين، تكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستثمارات، الآثار الضارة الناتجة عن اعتماد المستخدمين على معلومات قد تكون غير ملائمة أو غير موثوق بها.

أما بالنسبة للمنافع فإنها تتحقق لكل من منتجي المعلومات المحاسبية أو معدّي التقارير في صورة مزيد من الرقابة الإدارية، والقدرة على التمويل والاقتراض، وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلا تجاه موكلها المساهمين.

وكذلك تتمثل المنافع للمستخدمين الخارجيين في صورة تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

وبالتالي فإنه يجب أن لا تنتج المعلومات المحاسبية وتوزع ما لم تكن المنفعة تزيد عن التكلفة فالمعلومات المحاسبية تعتبر خدمة اقتصادية حكمها في ذلك مثل باقي الخدمات الاقتصادية التي تنتج وتقدم للمستفيدين. أي أنها يجب أن تخضع لدراسة الجدوى الاقتصادية بمعنى أنها تخضع لتحليل التكاليف والمنافع.

## 6.2.2: مناهج تقويم جودة المعلومات المحاسبية:

تتناول الأدبيات المحاسبية عدة مناهج أساسية في موضوع جودة المعلومات أهمها المناهج

الثلاثة التالية (Wang & strong). نقلا عن سامي، 2000: 427):

**1. منهج الحدس:** ويعتمد منهج الحدس في تقويم جودة المعلومات على خبرة الباحثين وعلى

الحدس والفراسة في الوقوف على أهمية البيانات باعتبارها المدخلات الأساسية للحصول على تلك المعلومات.

**2. المنهج النظري:** ويهتم بالتركيز على عملية تشغيل البيانات باعتبارها الركيزة الأساسية للحصول

على تلك المعلومات، ورغم أن الطرق النظرية غالبا ما يوصى بها إلا أن الأبحاث لا تقدم إلا

بضع النماذج منها، و إحدى هذه الدراسات تستخدم طريق وجودية ( Ontological ) والتي تكون فيها خواص جودة البيانات مستخلصة على أساس حالات النقص في البيانات والتي هي معرفة على أنها عدم التوافق بين نظرة نظام عالم الواقع التي يمكن أن تستنتج من تقديم نظم المعلومات والنظرة التي يمكن الحصول عليها بالملاحظة المباشرة لنظام عالم الواقع.

ومن الانتقادات الموجهة لكل من منهج الحدس والمنهج النظري إن تركيزهم ا ينصب على البيانات كمدخلات، أي التركيز على خصائصها دون النظر إلى حاجة وخصائص مستخدميها وما هي طبيعة ومواصفات تلك المعلومات ومدى ملائمتها لأغراض ترشيدها للقرارات.

**3. المنهج التجريبي:** ويسعى هذا المنهج للتغلب على الانتقادات الموجهة للمناهج السابقة حيث تم التركيز على جودة المعلومات لإرضاء حاجة مستخدميها، ومن خلال تحليل احتياجاتهم والتعرف عليها ويتم تحديد مدى ارتباطها بالبيانات، ويحقق المنهج التجريبي ميزة أساسية وهي الإنصات الجيد إلى أصوات مستخدمي المعلومات.

ويرى Kaplan وآخرون أن هناك منهجين لتقويم جودة بيانات نظام المعلومات المحاسبي وهما (سامي، 2000: 428) :

### **المنهج الأول: منهج الاختبار المباشر Direct Testing**

حيث يتعامل المراجع مع نظام المعلومات كصندوق أسود، فمن خلال استخدام أساليب المعاينة يحصل المراجع على عينة عشوائية من المدخلات وتتبعها وصولاً للمخرجات يصل إلى نتيجة مؤداها وجود أو عدم وجود أخطاء.

### **المنهج الثاني: منهج الاختبار غير المباشر Indirect Testing**

حيث يتعامل المراجع مع نظام المعلومات كصندوق أبيض، فهناك أربعة خطوات أساسية لمنهج الاختبار غير المباشر هي:

1. التركيز على الأرصد ذات القيمة النسبية الكبيرة والتغاضي عن الأرصد صغيرة القيمة.
2. اختيار مجموعة من تلك الأرصد للوقوف على أوجه الرقابة فيها.

3. التأكد من وجود مجموعة من الضوابط الرقابية في تلك الأرصدة المشار إليها بالنقطة

السابقة رقم (2).

4. إجراء بعض الاختبارات للتأكد من تنفيذ تلك الضوابط الرقابية وأنها تسير في الطريق

المرسوم لها.

ومن وجهة نظر الباحث أن ما يعاب على هذين المنهجين هو أنهما يتعلقان فقط بمصادقية

المعلومات في حين أنها أهملت الخصائص الأخرى للمعلومات المحاسبية، حيث أن Kaplan

ركز في هذين المنهجين على المراجع الخارجي وتعامله مع المعلومات، حيث أنه يمثل أكبر

ضمان حول مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وذلك في ظل تمتع المراجع الخارجي

بالاستقلالية والحياد في الرأي.

#### 7.2.2: المشاكل المحاسبية لتوافر معايير جودة المعلومات المحاسبية:

من الملاحظ أنه قد تواجه الشركات صعوبات كثيرة ومشكلات كبيرة عند محاولة الالتزام

بمعايير جودة المعلومات المحاسبية السابق عرضها وذلك كما يلي (العطاس 2010، 97-98):

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والثقة). إذ لا

يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا

كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنه موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة

التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة

منخفضة من الملائمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا - أو تمثيلا- للواقع الفعلي.

2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية

للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية،

كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك إن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على

حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (أي اختبار مستوى الأهمية)، فإن البند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، حيث إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختيار محدد التكلفة والعائد هي ان المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة - وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة - فإن هناك عددا كبيرا من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، ولذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمنية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير، حيث يجب الالتزام بمعيار الثبات، وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير و الآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

## 8.2.2: الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية (خليل، 2005: 732-733):

### 1.8.2.2: المساءلة والرقابة المحاسبية:

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة. وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك، بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه، والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وكذلك قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك .

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999 والذي تم تعديله عام 2004 في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، كذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) عام 2003 والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة، كما أشار دليل حوكمة المصارف الليبية الصادر عام 2010 في الفقرة 20 تحت عنوان تعزيز البيئة الرقابية، حيث أعتبر توفير البيئة المناسبة المكونة من أنظمة الضبط الداخلي، ووحدة الامتثال، وإدارة المراجعة الداخلية،

والمراجعين الخارجيين، ذات كفاءة عالية، من الأسس الجوهرية لحسن سير عملية الحوكمة في المصرف، وهي توفر أساسا موضوعيا لتقييم أداء الإدارة والتقارير الصادرة عنها<sup>\*\*</sup>.  
في ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان:

- أ. المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى.
- ب. المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

### 2.8.2.2: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

إن تطبيق الحوكمة يحد من استخدام نظرية الوكالة التي تشجع الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية، وبالتالي الحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة تساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة. ومن خلال ما توصل إليه كل من (سامي، 2009) و(العوكلي، 2011) في دراستهما أن للحوكمة دور بالغ في التأكيد على الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال المهام المنوطة بلجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة.

### 3.8.2.2: دور المراجعة الداخلية:

أعطى دليل حوكمة المصارف الصادر في ليبيا عام 2010 في الفقرة ( 20 . و . 1 ) الأهمية اللازمة لوظائف المراجعة الداخلية، وأنظمة الضبط الداخلي وحرص على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وكلف إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أنظمة إجراءات الضبط الداخلي ودراسة مدى كفايتها، واقتراح السبل اللازمة لتطويرها وتحديثها، حيث تساعد المراجعة الداخلية الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتحسين عملياتها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الإجراءات الرقابية مما ينعكس بالإيجاب على تعزيز الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.

<sup>\*\*</sup> لمزيد من المعلومات انظر دليل حوكمة المصارف الليبية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بالقرار رقم 20 لسنة 2010 م

#### 4.8.2.2: دور المراجع الخارجي:

يقوم المراجع الخارجي بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، وتقوم لجنة المراجعة بترشيح المراجع الخارجي والتوجيه بتعيينه وتحديد أتعابه ومن ثم فإن وجود لجان المراجعة يعني وجود نظام قوي للرقابة الداخلية، مما يعني الحد من دور المراجع الخارجي في تحديد مخاطر الرقابة وكذلك متابعة أعماله واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها للشركة وأنها في ضوء المتطلبات المحددة له، والحد من تأثير وضغوط الإدارة على المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله والتأكد من موضوعيته وكفاءته ( الشمري، 2010: 13)، وعليه فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرية وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية، ويضفي الثقة على المعلومات المحاسبية.

#### 5.8.2.2: دور لجان المراجعة:

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات - إن لم يكن جميعها - على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية، وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة. (غالي، 2007) (سامي، 2009). كما أن الاستقلال والمعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى استخدام اللجنة لمراجعين ذو جودة أعلى والتفاعل أكثر مع المراجعين الداخليين وحماية المراجع الخارجي من ضغوط العميل، ودعم أكبر للمراجع في نقاط الخلاف مع الإدارة، وانخفاض مشاكل التقارير

المالية مثل الغش وإدارة الأرباح، كل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في جودة المعلومات المحاسبية ( أبو العزم، 2006: 136).

#### 6.8.2.2: تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لا يكاد يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة، لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

#### 7.8.2.2: إدارة الأرباح:

تلجأ الإدارة أحيانا إلى القيام بمجموعة من الممارسات التي تؤثر على الأرباح المنشورة في التقارير المالية باستخدام أحكامها وتقديراتها الشخصية واستغلال المرونة التي تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة لتحقيق مصالح ذاتية قد تكون تنظيمية أو تعاقدية أو لها علاقة بسوق رأس المال، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك، ولكن في ظل تطبيق الحوكمة والحد من سلطة الإدارة، وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، وقد أشارت النتائج التي توصل إليها معروف ( 2001 ) إلى إن آليات الحوكمة متمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي والمراجعة الداخلية ترتبط بعلاقة عكسية مع إدارة الأرباح . ويرى الباحث أن لجنة

المكافئات والتعيينات التي طالب بتشكيلها دليل حوكمة المصارف الليبية لها دور في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك لأن الإدارة قد تلجأ لإدارة الأرباح وذلك بإظهارها قيم مرتفعة للربح مما يبرر حصولها على مكافئات مقابل تحقيقها لإرباح مرتفعة، ولكن وجود لجنة المكافئات والتعيينات سيؤدي إلى الحد من مثل هذه الممارسات، ومن خلال ما سبق فإنه يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية ستتأثر ايجابيا وذلك من خلال تعزيز الثقة فيها وتأكيد مصداقيتها.

#### 8.8.2.2: تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:

إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها. وكما أوضح خليل ( 2005 ) أن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين وهما :

1. الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها.

2. الأداء بما يحمله من استغلال الفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.

#### 9.2.2. ملخص الفصل :

استهدف هذا الفصل التعرف على المفاهيم الأساسية والجوانب الفكرية لحوكمة الشركات بشكل عام وحوكمة المصارف بشكل خاص، وكذلك خلال المبحث الثاني من هذا الفصل غطى

الباحث ما تناوله الأدب المحاسبي بخصوص موضوع جودة المعلومات المحاسبية، وكانت أهم

النقاط الواردة في هذا الفصل تتعلق بما يلي:

- هناك اختلاف حول مفهوم حوكمة الشركات، وما يبرر هذا الاختلاف هو اختلاف وجهات النظر للحوكمة فالبعض ينظر إليها من منظور قانوني، وآخر من منظور سياسي، وغيره من منظور اجتماعي، أما اهتمامنا في هذا البحث فينصب على المنظور المالي.
- إن الشركات والدول لابد وأن تنظر إلى أن تطبيق الحوكمة هو ضرورة، خصوصاً في ظل الاتجاه إلى الأسواق الرأسمالية، وانفصال الملكية عن الإدارة، وتضارب المصالح بين الأطراف المختلفة، وبالتالي فإن الحوكمة تعمل على التقليل من الأضرار التي يمكن أن تحدث في المستقبل وتفاذي الأخطاء التي حدثت في الماضي خلال العقود الأخيرة من أزمات وانهيارات وفضائح هزت أنظمة اقتصادية عظيمة.
- تكتسب الحوكمة أهمية أكبر بالنسبة للمصارف وذلك لان عدد المساهمين والمودعين فيها أكثر، ولأن مخاطرها العامة أكبر من مخاطر الشركات الأخرى، وبالتالي فإن أي تعثر قد يحدث في القطاع المصرفي سينعكس بالتأكيد على فئات أخرى كثيرة سواء على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد بشكل عام.
- تعتبر المعلومات المحاسبية جوهر اتخاذ القرار، فالمعلومات الجيدة سترتب عليها قرار جيد وتخصيص جيد للموارد والعكس صحيح، الأمر الذي يعكس ضرورة التركيز على جودة المعلومات المحاسبية.
- ساهمت العديد من الجمعيات العلمية في تحديد معايير جودة المعلومات المحاسبية عبر الزمن، إلى غاية الوصول إلى المعايير التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتي تعتبر الأشمل لاحتوائها جميع المساهمات السابقة من المنظمات المهنية والجمعيات العلمية.
- هناك مشاكل محاسبية قد تنتج لتوافر معايير جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي يلزم على القائمين بعملية إنتاج المعلومات المحاسبية أن يأخذ هذه المشاكل في الحسبان وأن

يوازن بينها حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية أحد هذه المعايير، مما يفقدها جزءا كبيرا من أهميتها.

وقد خصص الفصل القادم لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

## الفصل الثالث

مراجعة الأدب المحاسبي

" الدراسات السابقة "

### 1.3. مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى استقراء الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، والوقوف على أهدافها وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسات، وانطلاقاً من ذلك إلى تحليلها واشتقاق فروض البحث.

### 2.3. استقراء الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والتي أجريت على

#### المصارف التجارية:

إن وجود لجنة المراجعة يزيد ثقة المجتمع المالي في التقارير والقوائم المالية، خاصة عندما يكون أعضاء هذه اللجنة منتخبين من الجمعية العمومية (أبو العزم 2006)، كما أن أهم جوانب الدور الذي يمكن أن تقوم بها لجنة المراجعة في تطبيق آليات الحوكمة في المصارف التجارية، هو أن تقوم لجان المراجعة بالإشراف على إعداد التقارير المالية، وذلك من خلال فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والمتبعة عند إعداد القوائم المالية للمصرف، وكذلك التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية المتبعة عند إعداد القوائم المالية للمصرف (العوكلي 2011) وبالتالي فإن لمهام لجنة المراجعة تأثير على زيادة كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية (محمد 2012).

إن الأخذ بالآليات التي تقوم عليها الحوكمة له دور بارز في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال، وبالتالي التخفيف من عمليات الفساد والغش وسوء الإدارة (شحادة، حميدان 2007)، حيث إن تقديم المراجع الخارجي للخدمات الأخرى مع خدمة المراجعة يؤثر سلباً على مصداقية المعلومات المحاسبية، فتقديم المراجع للخدمات الضريبية مع خدمة المراجعة يؤثر سلباً على مصداقية المعلومات، وكذلك تقديمه للخدمات الاستشارية مع خدمة المراجعة إذ يؤدي ذلك إلى

تردد المراجعين بالتحفظ في تقاريرهم خوفا من فقدان الأعمال المؤداة من قبلهم، كما أن تقديم الخدمات الاستشارية من قبل المراجع يؤثر سلبا على ملائمة المعلومات المحاسبية، لأن ذلك يؤدي إلى تحول مسؤوليات والتزامات المراجع لتصبح أمام إدارة المنشأة محل المراجعة بدلا من مستخدمي المعلومات المحاسبية (الرفاعي 2009)، ومن ثم فإن آليات الحوكمة لها تأثير ايجابي على الأداء المالي للمصارف، وأنه يجب تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق آليات الحوكمة من خلال تطوير التشريعات وإعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها وفقا لأفضل الممارسات الدولية (التهامي، القرشي 2010).

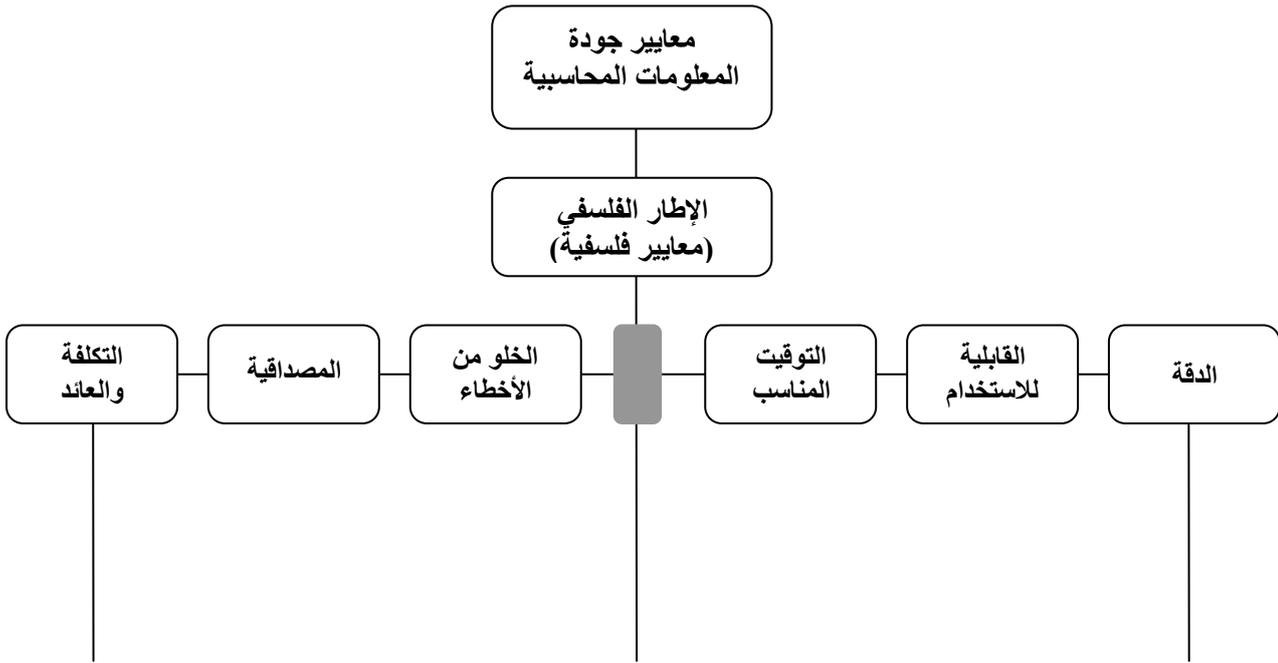
ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية، فإنه على -حد علم الباحث- لا توجد أي دراسة سابقة، تناولت تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية وجلب الاستثمار على مستوى المصارف التجارية سواء على مستوى ليبيا أو على مستوى الوطن العربي، حيث أنه توجد دراسات تناولت موضوع الحوكمة في المصارف إلا أنها اقتصرت فقط على تأثير الحوكمة على الأداء، أو على تأثير الحوكمة بشكل عام أو إحدى آلياتها على مصداقية المعلومات المحاسبية أو على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها التي تناولت الحوكمة بجميع آلياتها وجوانبها الفكرية على معايير جودة المعلومات المحاسبية بجميع خصائصها ولم تقتصر على احد هذه المعايير مثل المصداقية أو الإفصاح فقط.

### 3.3. استقرار الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والتي أجريت على

شركات ومنظمات أخرى غير المصارف التجارية:

إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية هو المنطلق الأساسي لتحسين جودة القرارات نظرا لوجود علاقة طردية بين جودة المعلومات وجودة القرارات، ويجب على المحاسب الإداري الاهتمام بمستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لصنع القرار، وذلك بتوفير المعايير العامة لجودة المعلومات ومنها: الدقة، والمنفعة، والفعالية، والكفاءة، والتنبؤ، والملائمة (الباز 1990)، ويجب مواجهة مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والصعوبات التي تواجه كل من معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها، وتحديد البيانات والمعلومات التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وكذلك تحديد الفترات الزمنية التي تطلب فيها هذه المعلومات، حيث إن نشر الوعي بأهمية المعلومات ودورها في التنمية الوطنية بصفة عامة، والاهتمام بتوثيق المعلومات وتدريب وخلق المهارات القادرة على حفظ المعلومات وتصنيفها حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة (عبيدا 1992).

ولقد توصل أحد الباحث إلى أن هناك بعض المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي . القوائم والتقارير المرجعية . ويمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بغرض تقييم جودة المعلومات المحاسبية، بحيث تتطابق احتياجات المستخدمين مع معايير تلك المعلومات بافتراض الفهم الواعي والرشيد لمعايير جودة تلك المعلومات(سامي 2000)، وتأسيسا على ذلك تم صياغة إطار مقترح لتقييم جودة المعلومات المحاسبية كما هو موضح بالشكل (1-3) التالي :



شكل (1-3) معايير تقويم جودة المعلومات المحاسبية  
(سامي، 2000 : 442)

ولقياس جودة المعلومات المدركة من قبل المستخدمين فقد جرى تحديد ثلاثين عنصراً أو مكوناً للجودة موزعة على ستة مجموعات تمثل كل مجموعة مقياساً للجودة أو بعداً أساسياً من أبعادها، وهذه المقاييس هي: دقة المعلومات، وكفاية المعلومات، والاعتمادية، والوقت الحقيقي للمعلومات، وكفاءة التكلفة، وكفاءة الدعم التشغيلي؛ وتبين أن هناك اختلاف في الأهمية النسبية لهذه المعايير، حيث اعتبرت معايير المعلومات المتكاملة، والوضوح، وسهولة الفهم، وكفاية المعلومات، وخلوها من المعلومات غير الضرورية أكثر المعايير تميزاً بالمقارنة مع معايير قياس الجودة الأخرى (ياسين، الحرامي 2001)، وبما أن معايير جودة المحاسبية تعاني من حالة من الغموض سواء بالنسبة لمعدي القوائم المالية أو بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم على نحو متفاوت فإنه من غير الموضوعي إصدار حكم بملائمة أو عدم ملائمة، بمصداقية أو عدم مصداقية، بقابلية أو عدم قابلية القوائم المالية للفهم بشكل مطلق، حيث من الضروري وجود مستويات أو مدى

لتقييم كل معيار من هذه المعايير (عبد الصادق 2005)، وتوجد هناك ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل جودة المعلومات كما يراها صلاح الدين (2008) وهي:

. **بعد الوقت** : يقاس بسهولة الحصول على المعلومات عند الاحتياج إليها، ودرجة حداثة

المعلومات، وأيضا درجة تغطيتها للماضي والحاضر والمستقبل.

. **بعد المحتوى**: يقاس بدرجة دقة المعلومات أي خلوها من الأخطاء، ودرجة تمثيلها للمجال

المطلوب جمعها من أجله، ودرجة شمولها وأيضا أن تكون محددة.

. **بعد الهيئة**: يقاس بدرجة وضوح المعلومات بطريقة تسهل فهمها وتفسيرها واستخدامها.

وقد توصل إبراهيم (2005) إلى أن الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية

تترتب على النحو التالي: (الموثوقية، الملائمة، الحياد، القابلية للمقارنة، التوقيت الملائم).

وتعتبر للآليات المحاسبية للحوكمة تأثير على تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية،

حيث يوجد ارتباط وثيق بين تطبيق الحوكمة وبين جودة التقارير المالية نظرا لما توفره الحوكمة من

معلومات تساعد على زيادة الشفافية والإفصاح في المنشآت وأن لجنة المراجعة كأحدى الآليات

المحاسبية للحوكمة تؤدي دورا هاما في إعداد وعرض وتحسين جودة التقارير المالية(غالي

2007)، فالهدف الرئيسي من تكوين لجنة المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم

المالية، وأن لجنة المراجعة لها دورا محوريا في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي منوط

بها التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك تقييم الرقابة الداخلية، وحل

المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل

لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء من محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة

التقارير المالية (سامي 2009)، كما أن هناك علاقة بين رأي المراجع وحوكمة الشركات وجودة

المعلومات المحاسبية، حيث إن رأي المراجع يكون بدون تحفظ بالنسبة للشركات التي لديها مستوى

جيد من الحوكمة، وعلى العكس تماما بالنسبة للشركات التي لديها مستوى ضعيف أو متوسط من الحوكمة، وأن الشركات التي لديها حوكمة قوية تكون نوعية المعلومات فيها أكثر جودة مما يقلل من وقوع حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية ( Yeganeh وآخرون 2010)، كما أنه توجد فروق معنوية بين جودة التقارير المالية قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة، مما دل على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تعزيز جودة التقارير المالية وما تحتويه هذه التقارير من معلومات (كساب، الرزين 2009).

إن الأهداف الثلاثة الأكثر أهمية من إصدار قواعد الحوكمة هي الدقة وإمكانية الاعتماد وشفافية القوائم المالية؛ ودعم استقلالية المراجع وتوسيع مساهمة الإدارة؛ وتعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال (الغنودي 2011)، ومن خلال قياس الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، تبين أن هناك وجود أثر لآليات الحوكمة للمراجع الخارجي (استقلال المراجع الخارجي، التزام المراجع بمعايير المراجعة، التزام المراجع بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، التزام المراجع بمعايير رقابة الجودة) على مصداقية المعلومات المحاسبية (جميل 2011).

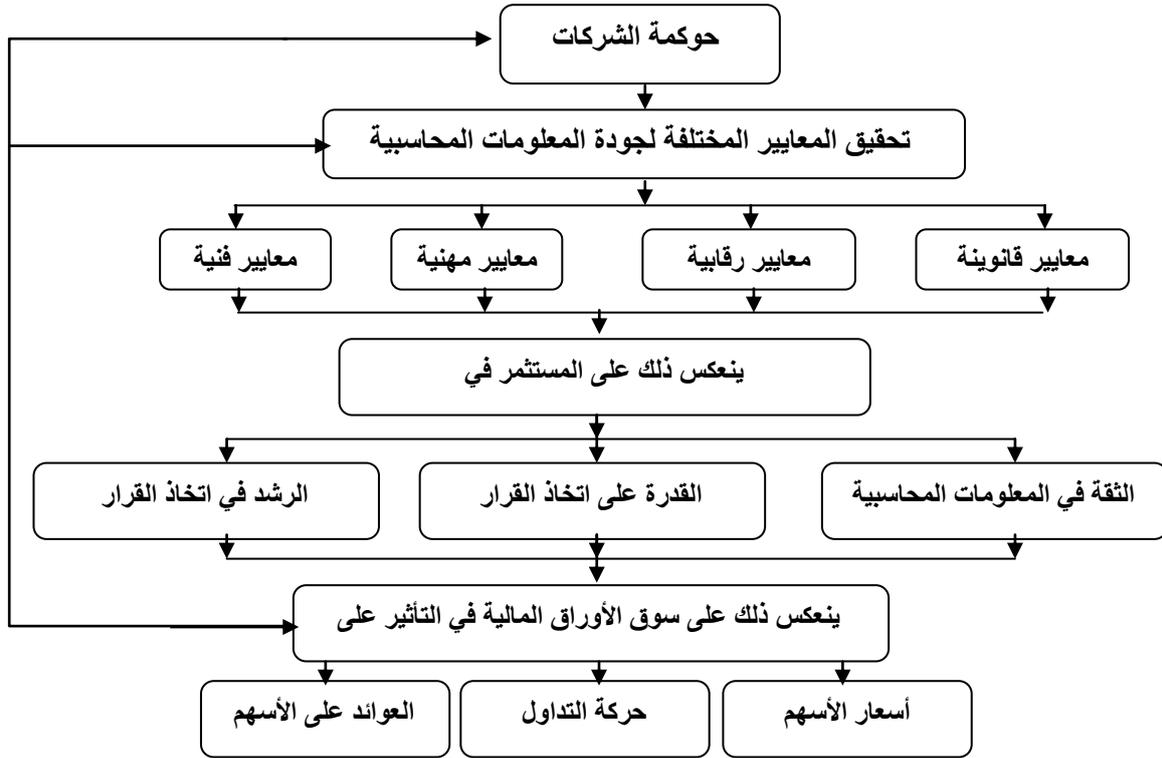
إن تطبيق حوكمة الشركات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وإحكام الرقابة عليها مما يعني تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما تؤدي الحوكمة إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرقبين ومختلف المستخدمين في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل، وبالتالي هناك علاقة ايجابية بين تطبيق جوانب الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية (شليبي 2011)، كما أن مبادئ الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية (رياض 2012).

إن جذب الاستثمار الأجنبي لا يعتمد بقدر كبير على المتغيرات الثابتة التي لا تملك الدولة تغييرها في الأجل القصير مثل الموارد الطبيعية، بقدر ما يعتمد على المتغيرات التي يسهل نسبياً تغييرها مثل قوانين الاستثمار، الهدف من ذلك هو إثبات أن مشكلة عدم العدالة في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشكلة قابلة للحل من قبل الدولة المضيفة، وذلك الحل ينطوي على تغييرات مؤسسية معينة يجب أن تحددها الدولة من خلال اختبار حجم وطبيعة تأثيرها على جذب الاستثمار (السمان 2000)، وتمثل الحوكمة مكان الصدارة فيما بين العوامل اللازمة لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن حوافز وآليات السوق الحر ما لم تدعم بإطار مؤسسي كفاء لن تؤتي ثمارها في جذب الاستثمارات، لأن ذلك يمثل محور اهتمام المستثمر وهو بصدد اتخاذ قراره بتوطين استثماراته بالاقتصاديات المضيفة (كاميليا 2008)، ولا يوجد هناك دليل وحيد لأفضل الممارسات في الحوكمة، ولذا ظهرت هياكل مختلفة للإجراءات الحاكمة للشركات في الدول المختلفة، ويحقق إتباع القواعد والمبادئ السليمة لحوكمة الشركات قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم (درويش 2003).

والإفصاح في القوائم والتقارير المالية لا بد أن يكون كافياً لتحقيق كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية لمتخذي قرار الاستثمار، فتحسين جودة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى قوة الاعتماد عليها مما يؤثر على متخذ قرار الاستثمار (العطاس 2010)، والحوكمة لها إيجابيات ومزايا يمكن الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتي ستكون لها انعكاساتها على سوق الأوراق المالية من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات، فبالإضافة إلى المعايير الفنية مثل الملائمة، والموضوعية، والقابلية للفهم، والأهمية النسبية، والثبات،

والإفصاح، وتحليل التكلفة والعائد، والقابلية للمقارنة، تظهر المعايير القانونية، والمعايير الرقابية،

والمعايير المهنية(خليل 2005)، كما هو موضح بالشكل (2-3) التالي:



شكل (2-3) الحوكمة وجودة المعلومات وسوق الأوراق المالية

(خليل، 2005: 759)

إن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين الأداء، وكذلك الحد من تضارب المصالح

مع الأطراف الأخرى وكذلك الحد من التصرفات غير الأخلاقية حيث أن هناك صلة بين تطبيق

الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، كما أن هناك علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية

للشركات المطبقة للحوكمة وحركة التداول وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية

(Alomari2008)(باشيخ 2009)، كما أن قرارات المستثمرين تتأثر بظاهرة عدم تماثل المعلومات

المحاسبية، وأن مبادئ الحوكمة لها تأثير ايجابي على تخفيض هذه الظاهرة، الأمر الذي ينعكس على قرارهم بتفضيل الشركات التي تطبق الحوكمة (صالح 2009).

### 4.3. تحليل الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية في هذا الفصل، وكذلك مساهمات ودراسات الجمعيات العلمية والمنظمات المهنية التي سبق عرضها في الفصل السابق، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مفهوم واحد لجودة المعلومات المحاسبية إلا أن أغلب هذه الدراسات اشترطت لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية توافر مجموعة من الخصائص النوعية في هذه المعلومات كمعيار لجودتها، وعلى الرغم من الاختلاف في ماهية هذه الخصائص وأهميتها وترتيبها، إلا أن البيان الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board يعتبر من أكثر المساهمات التي لاقت قبولا وإجماعا من قبل الباحثين حيث حددت معايير جودة المعلومات المحاسبية في معيارين أساسيين وهما الملائمة والموثوقية، تندرج تحتها مجموعة من المعايير الفرعية كما تم الإشارة إليها في الفصل الثاني من خلال الشكل (2-2).

ومن خلال استقراء هذه الدراسات السابقة ( FASB 1980، ASC 1975، APB

، AAA1966، 1976 ، الباز 1990، سامي 2000، ياسين والحرامي 2001، عبدالصادق

2005، صلاح الدين 2008، إبراهيم 2009 )، يرى الباحث أن هذه الدراسات تبنت مفهوم الجودة

ذات المعيار الواحد المتمثل في توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي لها علاقة

بقياس واستخدام وتوصيل المعلومات المحاسبية، والتي هي عبارة عن معايير فنية متعلقة

بالمعلومات المحاسبية، وفي أعقاب الأزمات المالية والانهييزات التي حدثت في العقود الأخيرة،

تأثرت مصداقية المعلومات المحاسبية سلبا بهذه الأحداث، مما أدى إلى فقدان الثقة في هذه

المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو غيرهم من أصحاب المصالح، مما أدى إلى بروز الحوكمة في واجهة الاهتمامات لكل من المنظمات المهنية والجمعيات العلمية والشركات والمؤسسات المالية، وذلك بغية إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية والرفع من مستوى جودة هذه المعلومات، حيث أن تطبيق الحوكمة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية المعلومات بصفة خاصة والقوائم المالية بصفة عامة، وإحكام الرقابة عليها للارتقاء بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية إلى المفهوم الشامل لمعايير جودة المعلومات المحاسبية، وعدم اقتصرها فقط على الخصائص النوعية وإنما تتسع لتشمل مجموعة أخرى من المعايير التي إن تحققت فإنها تساعد في الحكم على مدى توافر جودة المعلومات المحاسبية، وتضم هذه المعايير: معايير قانونية وذلك من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة، ومعايير رقابية متمثلة في الرقابة المتعددة الأطراف من قبل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ولجان المراجعة والمساهمين والأجهزة الرقابية، ومعايير مهنية وتتضمن معايير المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى المعايير السابقة وهي المعايير الفنية المتمثلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ومما سبق يمكن القول أن جوانب الحوكمة مجتمعة تمثل في واقع الأمر مجموعة من الضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والارتقاء بها من الجودة ذات المعيار الواحد إلى الجودة ذات المعايير المتعددة، مما يعني تحقيق مفهوم أشمل وأوسع لجودة المعلومات المحاسبية وهو أنها عبارة عن المعلومات الملائمة والموثوقة التي يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية، مما يؤدي إلى إعادة الثقة لدى المقرضين والمستثمرين الحاليين والمرقبين ومختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية، ومن ثم فإنه يمكن للباحث القول أن هناك علاقة ايجابية بين تطبيق الحوكمة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (خليل 2005، Alomari

2008، باشيخ 2009، العطاس 2010، Yegareh & Others 2010، الغنودي 2011، جميل 2011، شلبي 2011، رياض 2012، محمد 2012).

كما تناولت العديد من الدراسات تأثير الحوكمة والمعلومات المحاسبية على قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين، وقد توصلت أغلب هذه الدراسات إلى أن المستثمر عادة ما يفضل الشركات التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات وذلك للمزايا المتحققة من تطبيق الحوكمة متمثلة في انعكاسها على موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية، وكذلك تعزيز الإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين سواء كانوا مساهمين كبار أم صغار على حد سواء، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية لهذه الشركات، كما أن البعض وضع الحوكمة في صدارة العوامل اللازمة لجذب الاستثمار، وأن المعلومات المحاسبية المعدة في ظل تطبيق الحوكمة لها درجة كبيرة من الاعتمادية عند اتخاذ المستثمر لقراره الاستثماري، وعليه فإنه يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية المعدة في ظل تطبيق الحوكمة لها تأثير ايجابي على جلب الاستثمار، (درويش 2003، خليل 2005، غالي 2007، كاميليا 2008، Alomari 2008، صالح 2009، باشيخ 2009، العطاس 2010، الغنودي 2011).

### 4.3. اشتقاق فرضيات البحث:

من خلال استعراض أهداف ونتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالاستثمار فإنه من هذا المنطلق يرى الباحث أنه يمكن صياغة فروض البحث كالتالي:

### الفرضية الأولى:

" لا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة الدراسة "

### الفرضية الثانية:

" لا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة

الدراسة "

### الفرضية الثالثة:

" لا تؤثر المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار من وجهة نظر عينة

الدراسة "

### الفرضية الرابعة:

" لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في

ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث دور الحوكمة في

تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "

### الفرضية الخامسة:

" لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في

ليبيا وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من حيث تطبيق الحوكمة والاستفادة منها في تطوير

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية "

### الفرضية السادسة:

" لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في

ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث تأثير المعلومات

المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار "

### 5.3. ملخص الفصل:

استهدف هذا الفصل استعراض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، وقد

خلص الباحث إلى النقاط التالية:

1. إن التطبيق الجيد للحوكمة يؤدي إلى تعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية، وإحكام الرقابة عليها.

2. أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين جودة التقارير المالية وبين كل من لجان المراجعة والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة، الأمر الذي يلفت الانتباه إلى أن هناك معايير أخرى لجودة المعلومات المحاسبية غير الخصائص النوعية لهذه المعلومات.

3. هناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير آليات الحوكمة على تحقيق الرقابة والمساءلة والشفافية، وكذلك تزايد دور كل من لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية وتحقيق الإفصاح والشفافية، إلا إن الدراسات التي تناولت بشكل مباشر أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية لا زالت قليلة جداً، وهناك حاجة إلى المزيد من البحث حول هذا الموضوع.

4. اهتمام مبادئ الحوكمة بحماية حقوق المساهمين والمستثمرين بمختلف فئاتهم، يسهم ايجابيا في تعزيز ثقة المستثمرين في المنشآت المطبقة للحوكمة.

5. أن أثر التطبيق الجيد للحوكمة سيكون أكثر وضوحاً في حالة الشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي، أي في حالات الشركات المدرجة في الأسواق المالية والمصارف.

## الفصل الرابع

### الدراسة الميدانية

#### 1.4. المقدمة:

تناول هذا الفصل الدراسة العملية للبحث، حيث احتوى على أهداف ومنهجية الدراسة وكذلك تفصيل لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى أدوات وإجراءات الدراسة وبيان الأساليب التي استخدمها الباحث لتحليل البيانات، وأهمها الأسلوب الوصفي التحليلي لعينة الدراسة، بالإضافة إلى أسلوب الإحصاء الاستدلالي الملائم لطبيعة الدراسة وفرضياتها، حيث استخدم الباحث اختبار T لاختبار فرضيات الدراسة.

#### 2.4. أهداف ومنهجية الدراسة:

##### 1.2.4. منهج البحث:

قام هذا البحث على أساس الدمج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، ومن ثم استنباط فروض الدراسة واختبارها من خلال الدراسة العملية للبحث.

##### 2.2.4. هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جذب الاستثمار وذلك من خلال وجهة نظر عينة الدراسة.

##### 3.2.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات وهي المصارف التجارية العاملة في ليبيا، بالإضافة إلى المحللين الماليين والأكاديميين؛ وتمثلت عينة الدراسة في مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا وهي (مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية، والمصرف التجاري الوطني)، وذلك لكبر حجم رأسمالها، وكثرة فروعها، في حين تمثلت عينة المحللين الماليين في أشخاص ماليين عاملين بسوق الأوراق المالية الليبي ولديهم التأهيل الكافي في التحليل المالي، ونظرا لقلة عددهم فقد تم توزيع قوائم الاستبيان عليهم بالكامل وعددهم ستة عشر محطلا ماليا، أما بخصوص مجتمع الأكاديميين فيمثلهم أعضاء هيئة

التدريس بقسم المحاسبة في كل من جامعتي طرابلس وبنغازي المتواجدين خلال فصل الخريف (2012/2013) وعددهم 84 عضو هيئة تدريس حيث أن هناك عدد من أعضاء هيئة التدريس موفدين للدراسة بالخارج، وفيما يلي تبيان لتقسيم أفراد عينة الدراسة:

الجدول (4-1)

مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا

النسبة	العينة	مديري الإدارات	المصرف
%44	4	9	مصرف الجمهورية
%50	4	8	مصرف الوحدة
%44	4	9	مصرف الصحاري
%56	4	7	مصرف التجارة والتنمية
%56	4	7	مصرف التجاري الوطني
%50	20	40	الإجمالي

الجدول ( 4-2)

المحللين الماليين

النسبة	العينة	المحللين الماليين	السوق
%100	9	9	سوق الأوراق المالية طرابلس
%100	7	7	سوق الأوراق المالية بنغازي
%100	16	16	الإجمالي

#### جدول رقم (3-4)

#### أساتذة الجامعات

النسبة	العينة	أعضاء هيئة التدريس	الجامعة
68%	23	34	جامعة طرابلس
62%	31	50	جامعة بنغازي
64%	54	84	الإجمالي

#### 3.4. أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الميدانية على قائمة الاستبيان لاستقصاء آراء البيئة العملية والعلمية في ليبيا حول دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتأثيراتها المتوقعة على جذب الاستثمار، وذلك من خلال قائمة الاستبيان الموزعة بغرض الوصول إلى نتائج هامة وواقعية لتحليل فروض البحث.

#### 1.3.4. مرحلة إعداد قائمة الاستبيان:

قام الباحث بتصميم قائمة الاستبيان، وقد اعتمد في تصميم الأسئلة على ما تم استنباطه من مراجعة الأدب المحاسبي، بعد الاطلاع على أهداف ونتائج وقوائم الاستبيان للدراسات السابقة و الاستفادة بها في تحقيق أهداف هذا البحث، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين رئيسيين يتعلق الجزء الأول ببيانات شخصية عن المبحوثين متمثلة في الوظيفة والدرجة الوظيفية وعدد سنوات الخبرة والمؤهل ومجال التخصص، أما الجزء الثاني فيتعلق بأسئلة الدراسة، وقد تم تصميم الأسئلة في هذا الجزء لتغطي ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المحور الثاني: دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

المحور الثالث: تأثير المعلومات المحاسبية المعدة في ظل الحوكمة على جذب الاستثمار.

#### 2.3.4. اختيار مقياس الاستبيان:

تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات صحيفة الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (4-4).

#### جدول رقم (4-4)

مقياس تحديد الأهمية النسبية لإجابات فقرات قائمة الاستبيان

الأهمية	الدرجة
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

#### 3.3.4. ثبات وصدق مقياس الدراسة:

إن المقياس الجيد يتسم بالثبات والصدق، حيث يعتبر الثبات من المفاهيم الأساسية والمهمة في المقاييس من أجل الاعتماد على تلك المقاييس والنتائج التي تتولد عنها، وهناك العديد من الطرق لقياس معامل الثبات، منها معادلة ألفا كرونباخ ( Chronbach alpha ) والتي تم استخدامها للتحقق من ثبات مقياس الدراسة، ومن خلاله يمكننا قياس الصدق وذلك بأخذ الجذر التربيعي للثبات، وعند إدخال البيانات في جهاز الحاسوب، تم تحليلها ببرنامج Spss وبتطبيق المعادلة على عينة استطلاعية وعددها 10 وإجراء الاختبار، أعطت درجات الثبات الموضحة في الجدول ( 4-5) والذي يوضح درجات الصدق بأخذ الجذر التربيعي للثبات ، ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن معاملات الثبات كانت عالية وهي تعطي الثقة بدرجة كبيرة في ثبات أداة القياس، حيث تراوحت معاملات الثبات بين ( 0.855-0.929)، كما أن معاملات الصدق أيضا جاءت مرتفعة حيث تراوحت بين (0.899-0.964) مما يؤكد صدق المقاييس في هذه الدراسة، وأن الأسئلة تقيس ما أعدت لقياسه فعلا، وكان معامل الثبات الإجمالي لجميع المحاور ( 0.940) ومعامل الصدق (0.970) وهي قيم مرتفعة جدا وتعزز الثقة في أداة القياس.

#### جدول رقم (4-5)

#### معامل الثبات والصدق لمقياس الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	المحاور	
0.925	0.855	دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	المحور الأول
0.899	0.808	دور الحوكمة في تطوير جودة المعلومات المحاسبية	المحور الثاني
0.964	0.929	تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار	المحور الثالث
0.970	0.940	جميع المحاور	الإجمالي

#### 4.3.4. مرحلة توزيع وتجميع قوائم الاستبيان:

تم توزيع (90) قائمة استبيان على عينة الدراسة وفي خلال فترة 6 أسابيع تم تجميع (76) قائمة استبيان أي بنسبة ( 84%) وهي نسبة جيدة، وقد بلغ عدد الردود الكاملة منها ( 75 ) أي إن هناك قائمة واحدة غير صالحة للتحليل وذلك لنقص البيانات أي بنسبة ( 1%) وهي نسبة ضئيلة جدا ولا تؤثر على نتائج التحليل، والجدول(4-6) يوضح تحليل توزيعات تلك القوائم:

#### الجدول (4-6)

#### قوائم الاستبيان الموزعة والمستلمة

النسبة	صنائف الاستبيان الصالحة للتحليل	صنائف الاستبيان المستلمة	صنائف الاستبيان الموزعة	
90%	18	18	20	مديري الإدارات في المصارف التجارية
87.5 %	14	14	16	المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية
79.5 %	43	44	54	أساتذة المحاسبة
83%	75	76	90	الإجمالي

#### 5.3.4. أسلوب تحليل البيانات:

بعد تجميع قوائم الاستبيان وفرز ما يصلح منها للتحليل، أدخلت البيانات المتحصل عليها إلى جهاز الحاسوب عن طريق برنامج Spss ، وتم استخدام الطرق الإحصائية المختلفة، حيث استخدم الباحث أساليب الإحصاء الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية، ومقاييس النزعة المركزية مثل المتوسطات الحسابية ، والانحراف المعياري وذلك لمعرفة توصيف البيانات المجمعة من أفراد العينة بشأن اهتمامهم بموضوع البحث، كما استخدمت أساليب الإحصاء الاستدلالي الملائم لطبيعة الدراسة وفرضياتها، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدم اختبار one-sample T- test لاختبار الفرضيات الثلاثة الأولى والتي لها علاقة بأهمية دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المتوقع على جذب الاستثمار، كما تم استخدام اختبار Independent-sample T-test لاختبار الفرضيات الرابعة والخامسة والسادسة، والتي تهدف إلى التعرف على وجود أو عدم وجود اختلاف في متوسط إجابات مديري الإدارات في المصارف التجارية وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات.

#### 4.4. خصائص أفراد عينة الدراسة:

تم تحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة كما يلي:

#### 1.4.4. تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

تمثلت وظائف أفراد عينة الدراسة في مديري إدارات، ورؤساء أقسام، ورؤساء وحدة، وأعضاء هيئة تدريس، وموظفين، وكانت التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة على النحو التالي:

#### الجدول (4-7)

عدد ونسب أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	21	23%
رئيس قسم	7	10%
موظف	4	5%
عضو هيئة تدريس	43	57%
الإجمالي	75	100%

كما توضح للباحث أن المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية منهم 3 يشغلون وظيفة مدير إدارة داخل السوق، و 7 رؤساء أقسام، و 4 موظفين.

#### 2.4.4. تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية:

تراوحت الدرجات الوظيفية لعينة الدراسة ما بين الدرجة السابعة والدرجة الثالثة عشر، أما أعضاء هيئة التدريس فتتراوح بين محاضر مساعد وأستاذ مشارك والجدول (4-8) يوضح الدرجات الوظيفية لأفراد العينة:

الجدول (4-8)

عدد ونسب أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
7	4	5%
8	5	7%
9	5	7%
10	38	51%
11	15	19%
12	6	8%
13	2	3%
الإجمالي	75	100%

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن اغلب عينة الدراسة لديهم درجات مرتفعة، إذا اعتبرنا بأن أقل عضو هيئة تدريس لديه مؤهل ماجستير وبالتالي فإن درجته لن تقل عن الدرجة التاسعة، وعليه فإنه يمكننا القول بأن 88% من أفراد عينة الدراسة لا تقل درجاتهم عن الدرجة التاسعة.

#### 3.4.4. تصنيف عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الإجمالية:

تم تقسيم متغير سنوات الخبرة إلى خمس فئات ، ويوضح الجدول (4-9) عدد سنوات الخبرة الإجمالية لعينة الدراسة:

الجدول (4-9)

عدد ونسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة الإجمالية

عدد السنوات	التكرار	النسبة المئوية
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	16	%21
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	18	%24
من 10 إلى أقل من 15 سنة	16	%21
من 15 إلى أقل من 20	8	%11
من 20 سنة فأكثر	17	%23
الإجمالي	75	%100

تبين من خلال الجدول ( 4-9) أن 55% من عينة الدراسة تتجاوز عدد سنوات خبرتهم العشر سنوات، وأن 23% منهم تتجاوز العشرين سنة، وبشكل عام نلاحظ أن الخبرات الإجمالية لدى أفراد عينة الدراسة جيدة جدا.

4.4.4. تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في الدرجة الوظيفية الحالية:

الغاية من هذا التصنيف هو التعرف على عدد السنوات التي يقضيها كل فرد من أفراد العينة في درجته الوظيفية الحالية وهذا ما يوضحه الجدول (4-10) :

الجدول (4-10)

عدد ونسب أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في درجاتهم الوظيفية

عدد السنوات	التكرار	النسبة المئوية
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	40	%53
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	27	%36
من 10 سنوات فأكثر	8	%11
الإجمالي	75	%100

من خلال الجدول ( 4-10) أن أكثر من 75% من أفراد العينة خبرتهم لا تتجاوز 5 سنوات في الدرجة الوظيفية الحالية التي يشغلونها الآن، وهذا قد يكون مؤشر غير جيد ولكن لأن تقريبا 80% من أفراد العينة تتجاوز خبرتهم الإجمالية 5 سنوات كما هو موضح في الجدول ( 4-9) فإن هذا يعني أنهم قد انتقلوا من درجة وظيفية اقل إلى درجة أعلى حيث أنه من المتعارف عليه بأن الموظف يحتاج إلى أربع سنوات حتى ينتقل من درجة إلى أخرى، وهذا ما يؤكد لنا عدد سنوات الخبرة الإجمالية حيث أن اغلب أفراد العينة لديهم خبرة جيدة، كما أن هناك 7% فقط لهم أكثر من عشر سنوات في درجتهم الوظيفية الحالية.

#### 5.4.4. تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

تم تقسيم أفراد عينة الدراسة إلى أربع فئات على أساس مؤهلاتهم العلمية، والجدول ( 4-11) يوضح كل فئة مقترنة بعدد ونسبة مفردات العينة:

الجدول (4-11)

عدد ونسب أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية أو ما يعادلها	2	3%
بكالوريوس أو ما يعادلها	23	31%
ماجستير	40	53%
دكتوراه	10	13%
الإجمالي	75	100%

نلاحظ أن النسبة الغالبة من أفراد العينة والتي تعادل 97% لديهم مؤهلات جامعية فما فوق، وأيضا منهم 67% لديهم مؤهلات عليا ماجستير أو دكتوراه، وهذا يلفت انتباهنا إلى أن اغلب المشاركين في الإجابة مؤهلين تأهيلا علميا جيدا، وأنهم لديهم الخبرة الكافية كما سبق توضيحه وهذا يعطينا مؤشرا جيدا.

#### 6.4.4. تصنيف أفراد العينة حسب مجال التخصص:

يوضح الجدول (4-12) مجال التخصص لأفراد عينة الدراسة، حيث يتضح من خلال الجدول أن 87% من أفراد عينة الدراسة متخصصين في مجال المحاسبة، ثم يليها في الترتيب تخصص إدارة الأعمال بما نسبته 9%، وبذلك وبعد أن سبق وأن عرفنا أن أغلبية عينة الدراسة مؤهلين تأهيلا علميا جيدا، وأن معظمها في مجال المحاسبة كل ذلك سيؤدي إلى تعزيز الثقة في الإجابات المتحصل عليها من خلال قوائم الاستبيان.

الجدول (4-12)

عدد ونسب أفراد العينة حسب مجال التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
87%	65	محاسبة
9%	7	إدارة أعمال
1%	1	تمويل ومصارف
1%	1	قانون
1%	1	غير متخصص
100%	75	الإجمالي

#### 5.4. تحليل أسئلة الدراسة:

فيما يلي تحليل إجابات عينة الدراسة عن قوائم الاستبيان بعد أن تم تقسيم الأسئلة الواردة بها إلى ثلاث محاور، حيث يهتم كل محور باستقصاء آراء مفردات العينة بشأن جانب معين من جوانب الدراسة، ويتعلق المحور الأول بالتعرف على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أما المحور الثاني فإنه يهدف إلى التعرف على دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفهوم التقليدي إلى مفهوم أشمل، أما المحور الثالث فقد استهدف التعرف على تأثير المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة على جذب الاستثمار، وجاءت نتائج التحليل كما توضحها الجداول التالية:

جدول رقم (4-13)

نتائج المحور الأول (دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية)

نسبة الموافقة**	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبرة
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%97	0.5544	4.5067	-	-	-	-	3	2	44	33	53	40	1-الالتزام بتطبيق لائحة حوكمة الشركات يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية
%97	0.5544	4.5067	-	-	-	-	3	2	44	33	53	40	2-الالتزام بلائحة الحوكمة فيما يتعلق بلجنة المراجعة ودورها في فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والتأكيد على الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.
%93	0.7586	4.4533	1	1	1	1	4	3	38	28	56	42	3-اهتمام الحوكمة بدور المراجعة الداخلية وحرصها على استقلاليتها وتأكيدا على فعالية الرقابة الداخلية ينعكس بالاجاب على تعزيز الثقة في جودة المعلومات المحاسبية
%92	0.6733	4.3733	-	-	1	1	7	5	45	34	47	35	4-اهتمام الحوكمة بدور المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليتها والتأكد من موضوعيته وكفائه ينعكس ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبية
%93	0.7221	4.4533	1	1	-	-	5	4	39	29	55	41	5-تفاعل لجنة المراجعة الجيد مع المراجعة الداخلية والخارجية والحد من ضغوط وتدخلات الإدارة يحقق الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها
%77	0.8202	4.0533	-	-	4	3	19	14	45	34	32	24	6-اهتمام الحوكمة بتدعيم الرقابة وذلك من خلال تفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في الرقابة على الإدارة يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.
%96	0.5751	4.5600	-	-	-	-	4	3	36	27	60	45	7-الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح الكامل وفي التوقيت السليم والشفافية في عرض المعلومات يزيد من الثقة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
%65	0.8726	3.9067	-	-	4	3	31	23	36	27	29	22	8-الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بلجنة المكافآت والتعيينات يحد من سلطة الإدارة في إدارة الأرباح وإمكانية إساءة استخدام السياسات المحاسبية مما يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية.
%93	0.6471	4.3467	-	-	1	1	5	4	51	38	43	32	9-جودة المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية التي تطبق الحوكمة ستكون أكثر تحققا من الوحدات الاقتصادية التي لا تطبق الحوكمة.
الانحراف المعياري العام = 0.42996							المتوسط المرجح العام = 4.3511						

\*\* نسبة الموافقة = موافق بشدة + موافق.

يبين الجدول ( 4-13 ) نسبة موافقة عينة الدراسة على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وقد اشتمل هذا المحور على تسعة أسئلة تتعلق بتطبيق الحوكمة وآلياتها وجوانبها الفكرية وأثرها على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وكانت نسبة الموافقة على السؤالين الأول والثاني مرتفعة حيث وصلت 97% فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق لائحة الحوكمة بشكل عام والالتزام بلائحة الحوكمة فيما يتعلق بلجنة المراجعة وأهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث والذي يتعلق بدور المراجعة الداخلية، حيث حرصت الحوكمة على تفعيل هذا الدور حيث أنه كلما كان المراجع الداخلي مستقل وكانت الرقابة الداخلية فعالة، كلما قل خطر الرقابة وكلما ازدادت الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، وكانت نسبة الموافقة 93%، وكان السؤال الرابع عن دور المراجع الخارجي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث اهتمت الحوكمة بالمراجع الخارجي وحرصت على استقلاليتهم وكفاءتهم وأن يكون ترشيحه وتعيينه بناء على أسس موضوعية وجاءت نسبة الموافقة 92%، أما بخصوص السؤال الخامس فكانت نسبة الموافقة 93% على أن التفاعل الجيد بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية يزيد من الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، وجاءت الإجابة على السؤال السادس وهو الخاص بدور المساهمين وأصحاب المصالح في الرقابة وأثره على تعزيز الثقة في جودة المعلومات المحاسبية بالموافقة بنسبة 77%، وقد أظهرت الآراء نسبة موافقة كبيرة بخصوص السؤال السابع والذي له علاقة بالالتزام بمتطلبات الحوكمة بالإفصاح والشفافية في عرض المعلومات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية وكانت نسبة الموافقة 96% وكان المتوسط الحسابي 4.5600 وهو أعلى متوسط حسابي ، وحظي السؤال الثامن بنسبة موافقة 65% ومتوسط حسابي 3.9067 حول

دور لجنة المكافآت والتعيينات في الحد من إدارة الأرباح، وعلى الرغم من أن المتوسط الحسابي يشير إلى موافقة المشاركين في الإجابة إلا أنها حظيت بأقل نسب الموافقة، وقد يرجع ذلك لعدم إدراكهم لأهمية دور هذه اللجنة في التقليل من إدارة الأرباح من قبل الإدارة وذلك بغية الوصول إلى أرقام ربح مرتفعه والذي يكون مبررا للإدارة في الحصول على مكافآت نظير هذا النجاح في تحقيق الأرباح والذي هو في الواقع قد يكون نتيجة لإساءة استخدام السياسات والمعالجات المحاسبية، والذي سيكون له آثار سلبية على مصداقية المعلومات، ولكن في وجود لجنة المكافآت والتعيينات لن يكون صافي الربح المعيار الوحيد لمنح المكافآت حيث أن هذه اللجنة قد ترى أسباب أخرى لمنح المكافآت من عدمها؛ أما بالنسبة للسؤال التاسع فقد حظي بنسبة موافقة 93% من عينة الدراسة على أن جودة المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية التي ستطبق الحوكمة بموجب القرار رقم 20 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سيكون أكثر تحققا من غيرها من الوحدات الاقتصادية الغير ملزمة بتطبيق الحوكمة في ليبيا.

ويشكل عام إذا نظرنا إلى المتوسط المرجح العام في الجدول ( 4-13) وهو 4.3511

والانحراف المعياري 0.4299 والذي يدل على عدم تشتت الإجابات، فإننا نجد أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والذي سيتأكد من خلال اختبار الفرضيات.

الجدول رقم (4-14)

نتائج المحور الثاني (دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية)

نسبة الموافقة**	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%91	0.6361	4.3067	-	-	-	-	9	7	51	38	40	30	1- يجب أن لا يقتصر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بل يشمل أيضا مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات.
%83	0.8002	4.1467	-	-	4	3	13	10	47	35	36	27	2- يجب أن يشمل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية الأساليب الرقابية القائمة في المصرف.
%97	0.5362	4.3600	-	-	-	-	3	2	59	44	39	29	3- يجب أن يشمل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المعايير المستخدمة والتي تعد في ظلها هذه المعلومات سواء كانت معايير المحاسبة أو معايير المراجعة.
%76	0.7711	4.0000	-	-	3	2	21	16	49	37	27	20	4- تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير الرقابية والذي يعكس الجهات والأساليب الرقابية القائمة في المصرف.
%76	0.8054	4.0000	-	-	4	3	20	15	48	36	28	21	5- تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير القانونية والتي تعكس القوانين واللوائح والأنظمة المطبقة في المصرف.
%84	0.7600	4.1733	-	-	3	2	24	18	37	28	36	27	6- تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير المهنية والذي يعكس مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.
%73	0.8436	4.0667	-	-	3	2	24	18	37	28	36	27	7- تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة يؤدي إلى مفهوم أشمل وأوسع من المفهوم السابق لجودة المعلومات المحاسبية والذي يقتصر على خصائص المعلومات المحاسبية.
الانحراف المعياري العام = 0.53653							المتوسط المرجح العام = 4.1505						

\*\* نسبة الموافقة = موافق بشدة + موافق.

فيما يتعلق بالجدول (4-14) والذي يتضمن إجابات أفراد العينة والمتوسطات الحسابية لهذه

الإجابات والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة على دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفهوم التقليدي والذي يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى المفهوم الشامل الذي يتضمن مجموعة معايير أخرى إلى جانب المعايير الفنية، حيث أظهرت دراسات سابقة إن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور هذه المعايير، وحاول الباحث اختبار مدى موافقة عينة الدراسة على أهمية هذه المعايير، وجاءت نسبة موافقة عينة الدراسة مرتفعة على السؤال الأول وهو عدم اقتصار مفهوم جودة المعلومات على الخصائص النوعية بل يجب أن تشمل أيضا مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المعدة في ظلها هذه المعلومات وكانت نسبة الموافقة 91%، كما وافق 83% منهم على أهمية أن يشمل مفهوم الجودة الأساليب الرقابية القائمة في المصرف مثل أسلوب المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة والجهات الرقابية الأخرى، كما وافق 97% وهي أعلى نسبة موافقة على ضرورة أن يشمل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المعايير المهنية المتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة، أما بخصوص تطبيق الحوكمة وعلاقتها بظهور هذه المعايير فقد وافق 76% على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير الرقابية، كما وافق 76% على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير القانونية والتي تعكس القوانين واللوائح والأنظمة المطبقة في المصرف، وجاءت نسبة الموافقة مرتفعة على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير المهنية والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة حيث كانت النسبة 84%، أما بخصوص السؤال السابع فقد وافق 73% على أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مفهوم أوسع واشمل من المفهوم السابق المقتصر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وإذا أخذنا المتوسط المرجح العام كما هو مبين بالجدول ( 4-14) وهو (4.1505) نلاحظ

أن المشاركين في الإجابة يوافقون وبشدة على أن لا يقتصر مفهوم الجودة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بل يشمل أيضا مجموعة أخرى من المعايير، وأن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور هذه المعايير وهي المعايير القانونية والمهنية والرقابية.

الجدول رقم (4-15)

نتائج المحور الثالث ( تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار )

نسبة الموافقة " % "	الانحراف المعياري ك	المتوسط المرجح %	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		تامة موافق		العبارة
			ك	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
												ك	
%79	0.8751	4.1333	-	-	5	4	16	12	39	29	40	30	يفضل المستثمر الوحدات الاقتصادية التي تلتزم بتطبيق لائحة الحوكمة عن غيرها من الوحدات الأخرى عند اتخاذه قرار الاستثمار.
%92	0.6757	4.3867	-	-	1	1	7	5	44	33	48	36	اهتمام الحوكمة بمبدأ حماية حقوق المساهمين يزيد من تفضيل المستثمرين لهذه الوحدات التي تراعي هذا المبدأ.
%92	0.7229	4.2667	-	-	4	3	4	3	53	40	39	29	التطبيق الجيد لحوكمة الشركات سينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي للمصارف الأمر الذي سيؤدي إلى جلب الاستثمار
%84	0.7296	4.1867	-	-	1	1	15	11	48	36	36	27	اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية في المصارف التي تطبق لائحة الحوكمة سيكون أكبر من غيرها من الوحدات الاقتصادية التي لا تطبق الحوكمة.
%76	0.8436	4.0667	-	-	4	3	20	15	41	31	35	26	يبحث المستثمر عن الوحدات التي تطبق الحوكمة لأن المعلومات فيها تكون أكثر شفافية ووضوح وذلك لالتزامها بمبادئ الإفصاح.
%85	0.6770	4.1200	-	-	1	1	13	10	57	43	28	21	اهتمام الحوكمة باللجان المختلفة بشكل عام ولجنة المخاطرة بشكل خاص سيعت الطمأنينة في سلوك المستثمر على استثماراته مما ينعكس إيجابيا على جلب الاستثمار.
%84	0.7039	4.0667	-	-	3	2	13	10	59	44	25	19	الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح سيقال من عدم تماثل المعلومات مما يزيد من ثقة المستثمر في هذه المعلومات ودرجة اعتماده عليها.
%89	0.7406	4.2133	-	-	4	3	7	5	53	40	36	27	يفضل المستثمر وخاصة صغار المستثمرين الوحدات الاقتصادية التي تضمن معاملة عادلة لجميع المساهمين.
%93	0.6471	4.3467	1	1	1	1	14	10	45	34	39	29	تطبيق آليات الحوكمة يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما توفر لهم بيئة ذات إدارة مسؤولة مما ينعكس إيجابيا على جلب الاستثمار.
الانحراف المعياري العام = 0.55818								المتوسط المرجح العام = 4.1807					

"\* نسبة الموافقة = موافق بشدة + موافق.

يوضح الجدول ( 4-15) مدى موافقة عينة الدراسة على التأثير المتوقع للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جذب الاستثمار، ومن خلال المتوسطات لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة الواردة في هذا المحور كما هو موضح بالجدول ( 4-15) والمتوسط المرجح العام وهو (4.1807) فإنه يمكننا القول بأن هناك نسبة موافقة مرتفعة على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في جذب الاستثمار، وإذا رتبنا الأهمية لهذه الإجابات فإننا نجد أن الفقرتين الثانية والثالثة حظيت بأعلى نسبة موافقة وهي 92% حيث تتعلق الفقرة الثانية باهتمام الحوكمة بمبدأ حماية حقوق المساهمين الأمر الذي يزيد من تفضيل المستثمرين لهذه الوحدات التي تطبق الحوكمة، أما الفقرة الثالثة فهي أن تطبيق الحوكمة سينعكس على الأداء الإداري والمالي والتشغيلي مما يزيد من تفضيل المستثمر، كما أن المستثمرون يفضلون الوحدات الاقتصادية التي تضمن لهم معاملة عادلة وكانت نسبة الموافقة 89%، يليها في الأهمية السؤال السادس والذي يتعلق باهتمام الحوكمة بتشكيل لجان مختلفة ومنها لجنة المخاطر حيث أن المستثمر يفضل الوحدات الاقتصادية التي لها سياسات لإدارة المخاطر عن غيرها عند اتخاذها لقرار الاستثمار وكانت نسبة الموافقة 85%، كما أن المستثمر سيعتمد على المعلومات المحاسبية للوحدات التي تطبق لائحة الحوكمة أكثر من غيرها وجاءت نسبة الموافقة 84%، كما وافق أيضا 84% على أن الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح سيؤدي إلى أن المعلومات ستكون متاحة ومتماثلة لجميع الأطراف مما يزيد من تفضيل المستثمر، كما أن 84% يوافقون على أن تطبيق الحوكمة سيوفر بيئة ذات إدارة مسئولة مما يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على جذب الاستثمار، أما فيما يتعلق بالفقرة الأولى فقد وافق 79% من عينة الدراسة على أن تطبيق الحوكمة سينعكس إيجابا على جذب الاستثمار، وأخيرا فإن المستثمر يحتاج إلى المعلومات لاتخاذ أي قرار استثماري وكلما كانت هذه المعلومات شفافة وواضحة كلما قللت من تردد المستثمر في اتخاذ قراره وجاءت نسبة الموافقة 76%.

#### 6.4. اختبار فرضيات الدراسة:

لأجل اختبار فرضيات الدراسة تم اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي وذلك من خلال إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov وذلك لاختبار الفرض الصفري القائل بتبعية البيانات

للتوزيع الطبيعي، وقد أظهرت النتائج تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.200) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرض الصفري، ونتيجة لذلك يمكننا استخدام الطرق المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة والتي من ضمنها اختبار ( T ) والذي سيتم استخدامه في اختبار الفرضيات التالية:

#### 1.6.4. الفرضية الصفرية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه لا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى في ليبيا والمحللين الماليين وأساتذة الجامعات؛ ولغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار ( T ) لعينة واحدة، وذلك للتعرف على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والجدول (4-16) التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

#### الجدول رقم (4-16)

نتائج اختبار دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.000	27.214	0.42996	4.3511

تظهر نتائج اختبار (T) لعينة واحدة أن المتوسط قد زاد بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس ( 3 )، وذلك لأن قيمة t المحسوبة قد بلغت ( 27.214 ) والقيمة الاحتمالية P-value المناظرة لها بلغت ( 0.000 ) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه نستطيع رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

#### 2.6.4. الفرضية الصفرية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه لا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى في ليبيا والمحللين الماليين وأساتذة الجامعات؛ ومن خلال استخدام اختبار ( T ) لعينة واحدة لاختبار هذه الفرضية تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (4-17) التالي:

#### الجدول رقم (4-17)

نتائج اختبار دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

القيمة الاحتمالية P- Value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.000	18.570	0.53653	4.1505

أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة المتوسط ( 4.1505 ) قد زادت بشكل معنوي عن قيمة المتوسط الفرضي وهي ( 3 )، وأن قيمة t المحسوبة كانت ( 18.570 ) والقيمة الاحتمالية المناظرة لها كانت ( 0.000 ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( 0.05 ) وعليه فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بأن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

#### 3.6.4. الفرضية الصفرية الثالثة:

وتتص هذه الفرضية على انه لا تؤثر المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جذب الاستثمار من وجهة نظر كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى في ليبيا والمحللين الماليين وأساتذة الجامعات؛ ويبين الجدول ( 4-18 ) النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار ( T ) لعينة واحدة عن تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار.

#### الجدول رقم (4-18)

نتائج اختبار تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار

القيمة الاحتمالية P- Value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.000	18.319	0.55818	4.1807

من خلال الجدول (4-18) يمكننا القول بأننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بأن للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة تأثير على جلب الاستثمار، وذلك لأن المتوسط ( 4.1807 ) قد زاد بشكل معنوي عن المتوسط الفرضي للمقياس وهو ( 3 ) وأن قيمة t

المحسوبة كانت ( 18.319 ) والقيمة الاحتمالية المناظرة لها ( 0.000 ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( 0.05 ) والتي على أساسها رفضنا الفرض الصفري.

#### 4.6.4. الفرضية الصفريّة الرابعة:

وتتص هذه الفرضية على عدم وجود اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ولاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين لاختبار وجود فروق في إجابات كل من مديري المصارف كعينة مستقلة عن المحللين الماليين وأساتذة الجامعات، والجدول ( 4-19 ) التالي يوضح نتائج الاختبار:

#### الجدول رقم (4-19)

نتائج اختبار وجود اختلاف في الإجابات حول دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة
0.441	-0.775	0.43712	4.4198	مديري المصارف
		0.42929	4.3294	اساتذة الجامعات والمحللين الماليين

أظهرت نتائج اختبار ( T ) لعينتين مستقلتين قبول الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري المصارف وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات، حيث أن القيمة الاحتمالية كانت ( 0.441 ) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( 0.05 ) حيث أن كل منهما يوافق على أهمية دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

#### 5.6.4. الفرضية الصفريّة الخامسة:

وتتص هذه الفرضية على عدم وجود اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية؛ وقد استخدم لاختبار هذه الفرضية اختبار (T) لعينتين مستقلتين ويوضح الجدول (4-20) نتائج هذا الاختبار:

#### الجدول رقم (4-20)

نتائج اختبار وجود اختلاف في الإجابات حول دور الحوكمة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة
0.519	-0.648	0.55916	4.2222	مديري المصارف
		0.53226	4.1278	أساتذة الجامعات والمحللين الماليين

ومن خلال الجدول السابق تظهر لنا القيمة الاحتمالية وهي ( 0.519 ) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( 0.05 ) مما يعني قبول الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري المصارف من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث دور الحوكمة في تطوير وتوسيع مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وتشير المتوسطات الحسابية إلى أن درجة موافقة مديري المصارف كانت أعلى من المحللين الماليين وأساتذة الجامعات، حيث كان المتوسط لمديري المصارف ( 4.2222 ) في حين أن متوسط الإجابات للمحللين الماليين وأساتذة الجامعات كان (4.1278).

**6.6.4. الفرضية الصفرية السادسة:**

وتتص هذه الفرضية على عدم وجود اختلاف ذو دلالة معنوية بين مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا من جهة وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جذب الاستثمار؛ ويوضح الجدول (8-21) نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين:

الجدول رقم (4-21)

نتائج اختبار وجود اختلاف في الإجابات حول تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار

القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة إحصائية t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة
0.698	0.390	0.70330	4.1358	مديري المصارف
		0.51059	4.1949	أساتذة الجامعات والمحللين الماليين

نلاحظ إن القيمة الاحتمالية الموضحة في الجدول ( 4-21 ) هي (0.698) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أننا نقبل الفرض الصفري القائل بعدم وجود اختلاف ذو دلالة معنوية بين وجهات نظر كل مديري المصارف من جهة والمحللين الماليين وأساتذة الجامعات من جهة أخرى من حيث دور المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جذب الاستثمار، وكان موافقة المحللين الماليين وأساتذة الجامعات أعلى بقليل من مديري المصارف ويتضح ذلك من خلال قيمة المتوسطات المبينة في الجدول السابق حيث كان متوسط مديري المصارف ( 4.1358 ) وهو أقل بقليل من متوسط الإجابات للمحللين الماليين وأساتذة الجامعات وهو (4.1949).

# الفصل الخامس النتائج والتوصيات

يستعرض هذا الفصل ما تم التوصل إليه من نتائج وذلك من خلال الدراسة النظرية والميدانية، بالإضافة إلى توصيات البحث.

### 3.5. نتائج البحث:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج على المستوى النظري والعملي تتمثل في:

1. أوضحت الدراسة النظرية أن تطبيق الحوكمة هو ضرورة، خصوصا في ظل الاتجاه إلى الأسواق الرأسمالية، وانفصال الملكية عن الإدارة، وتضارب المصالح بين الأطراف المختلفة.
2. أوضحت الدراسة النظرية أن تطبيق الحوكمة بالنسبة للمصارف يكتسب أهمية أكبر، وذلك لأنها تتعامل مع عدد كبير من الجمهور، حيث أن عدد المودعين والمساهمين فيها أكبر، كما أن مخاطرها العامة أكبر من مخاطر الشركات الأخرى.
3. بينت الدراسة النظرية أن هناك مشاكل محاسبية قد تنتج لتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لذلك يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد المعلومات المحاسبية والموازنة بينها حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية أحد معايير الجودة وهي المعايير الفنية.
4. أوضحت الدراسة الميدانية موافقة أغلبية عينة الدراسة على أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال آلياتها وجوانبها الفكرية ولجانها المختلفة.
5. أوضحت الدراسة الميدانية موافقة عينة الدراسة على أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يجب أن لا يقتصر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بل يجب أن يشمل أيضا مجموعة من المعايير الأخرى مثل المعايير القانونية والمعايير الرقابية والمعايير المهنية.
6. توصلت الدراسة الميدانية إلى أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى ظهور المعايير القانونية متمثلة في القوانين واللوائح المنظمة والتي تعد في ظلها المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى المعايير الرقابية والمتمثلة في الجهات والأساليب الرقابية المطبقة، وكذلك ظهور المعايير المهنية متمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وعليه نستنتج أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مفهوم أوسع

وأشمل من المفهوم التقليدي لجودة المعلومات المحاسبية والمتمثل في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

7. توصلت الدراسة الميدانية إلى أن المستثمر يفضل عند اتخاذ القرار الاستثماري الوحدات الاقتصادية التي تطبق الحوكمة عن غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق الحوكمة، وترجع أهم أسباب هذا التفضيل كما بينتها الدراسة الميدانية إلى اهتمام الحوكمة بمبدأ حقوق المساهمين، واهتمامها بإدارة المخاطر، وحرصها على المعاملة العادلة لكافة المساهمين، بالإضافة إلى ثقة المستثمر في المعلومات المعدة في ظل تطبيق الحوكمة.

8. توصلت الدراسة الميدانية إلى أنه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا من جهة وبين كل من المحللين الماليين وأساتذة الجامعات حيث وافق كل منهما على أهمية دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

9. كما أظهرت الدراسة الميدانية أنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات، حيث أنهم يوافقون على أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مفهوم أشمل لجودة المعلومات المحاسبية.

10. كما بينت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في الرأي بين كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا وبين المحللين الماليين وأساتذة الجامعات حول الموافقة على تأثير المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق الحوكمة على جلب الاستثمار.

#### 4.5. التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة الإسراع في تطبيق لائحة الحوكمة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا وذلك امتثالاً للقرار 20 لسنة 2010 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ولعل ما يبرر التأخير في تطبيق لائحة الحوكمة ظروف ثورة 17 فبراير بالإضافة إلى أزمة السيولة التي مرت بها المصارف التجارية خلال فترة الثورة.

2. إصدار قانون خاص بسوق الأوراق المالية الليبي يلزم الشركات المدرجة في البورصة الليبية بتطبيق الحوكمة، حيث أنه توجد لائحة للحوكمة ولكنها غير مفعلة ولا يوجد ما يلزم الشركات المدرجة بالالتزام بها، وذلك حرصا على حماية حقوق المستثمرين والاستفادة من مزايا الحوكمة في جلب الاستثمار وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية الليبي.
3. إجراء المزيد من الندوات والمؤتمرات حول الحوكمة من قبل الجهات الأكاديمية والمهنية ومصرف ليبيا المركزي وسوق الأوراق المالية الليبي، وذلك لزيادة الوعي بماهية الحوكمة وأهميتها وجوانبها الفكرية المختلفة.
4. إدراج الحوكمة ضمن مناهج كلية الاقتصاد في ليبيا سواء على مستوى البكالوريوس أو على مستوى الدراسات العليا.

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، فريد محرم، 2009. " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية" . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- إبراهيم، نبيل عبدالرؤوف ، 2009. " دلالة الخصائص بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة " . مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق، العدد الثالث ، ص77- ص133.
- أحمد، كاميليا عبد الحليم، 2008. " دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة " . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- الباز، مصطفى علي، 1990. " مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات " . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص111- ص152.
- التارقي، فدوى حسين، 2011. " مدى توافر متطلبات مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، ليبيا.
- التهامي، عبد المنعم أحمد. القرشي، عبد الله علي، 2010. " تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية " . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، الجزء الأول، ص163- ص185.
- الخشت، محمد عثمان، 1989. " فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية " . القاهرة، مكتبة ابن سينا.

- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، 2009. " المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية".

منشورات المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

-الربيعي، صبري، 2005. "دراسة تحليلية للعلاقة بين قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

والمعلومات المحاسبية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

- الرفاعي، مزنة عبد اللطيف، 2009. " أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة

المعلومات المحاسبية ". مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد الثاني، المجلد

التاسع والأربعون، ص 221- ص 277.

- السمان، أحمد حمد الله، 2000. " بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

النامية ". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،

ص 109 - ص 152.

- الشحادة، عبد الرزاق. حميدان، عبد الناصر، 2007. " التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي

السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية". المؤتمر العلمي الدولي السادس، جامعة

الزيتونة، الأردن، متاح على الرابط التالي:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/>

- العطاس، حنان علي، 2010. " قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات

المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي ". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،

جامعة عين شمس.

- العقيل، محمد بن سليمان، 2011. " جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات

السعودية المساهمة ". مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد الواحد

والخمسون، العدد الثالث، ص 403 - ص 424.

- العوكلي، عبد العزيز، 2011. " دور لجان المراجعة في دعم تطبيق حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية ". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الغنودي، عيسى عبد الله، 2011. " دور قواعد الحوكمة في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا ". رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- باشيخ، عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن، 2009. " أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية " . مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون، ص 197-225.
- بعجاجة، سالم سعيد، 2008. " مبادئ حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقها على الشركات السعودية المساهمة ". المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني، ص 53-89.
- بلعادي، عمار. جاوحدو، رضا، 2010. " دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح " . ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية المؤسسية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- جابر، نبيهة، 2010. " الحوكمة معناها وأهميتها " . موقع على الانترنت متخصص في المشروعات الصغيرة والتنمية البشرية. متاح على الرابط التالي:  
<http://kenanaonline.com/users/DrNabihaGaber/posts/157886>
- جمعة، أحمد حلمي، 2004. " التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي " . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص 371-406.

- جميل، أحمد عادل، 2011. "نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- حداد مناور، 2008. "دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية". ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص1-ص22.
- حماد، طارق عبد العال، 2006. "دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة". منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- حماد، طارق عبد العال، 2008. "حوكمة الشركات. شركات قطاع عام وخاص ومصارف- المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات". منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- حنان، رضوان حلوة، 2006. "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير". منشورات دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- خليل، عطاءه وراد. العشماوي، محمد عبد الفتاح، 2008. "الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة". منشورات مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.
- خليل، محمد احمد إبراهيم، 2005. "دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية". مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ص723- ص782.

- درويش، عبد الناصر محمد سيد، 2003. "دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات". مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة فرع بني سويف، العدد الثاني، ص 419- ص 471.
- رأفت، صفاء، 2004. "دراسة تحليلية لفعالية تطبيق منهج حوكمة الشركات بالتطبيق على بعض الشركات المصرية". مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص 347- ص 393.
- رياض، زلاسي، 2012. "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية". رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- ربحاوي، مها محمود، 2012. " دور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ". مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، ص 45- ص 84.
- سامي، مجدي محمد، 2000. " نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية ". مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، الجزء الأول، المجلد 22، ص 423- 455.
- سامي، مجدي محمد، 2009. " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة ". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد السادس والأربعون، ص 1- ص 42.
- سليمان، محمد مصطفى، 2006. " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ". منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- شفيق، منى يوسف، 2011. " أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على سياسات وبرامج التسويق الداخلي ". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، ص151ص185.
- شلبي، عزه حلمي، 2011. " مدخل مقترح للقياس الكمي لآليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد الثالث، ص521- ص577.
- صالح، رضا إبراهيم، 2010. " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية ". المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص381- ص432.
- صالح، سيد عبد الفتاح، 2009. " أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية " . مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون، الجزء الثاني، ص 807- ص881.
- صديقي، مسعود. دريس، خالد، 2010. " دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار ". ورقة علمية مقدمة في الملتقى الأول حول الحوكمة المؤسسية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- صلاح الدين، إسماعيل صلاح الدين، 2008. " أثر جودة المعلومات على فعالية قرارات الإنتاج ". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السبعون، الجزء الأول، ص467- ص509.

- عبد الصادق، أسامه سعيد، 2005. " نموذج مقترح لتطوير منهجية قياس معايير جودة المعلومات المحاسبية " . مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس والستون، ص59-ص106.
- عبد الصمد، عمر علي، 2009. " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات " . رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر. متاح على الرابط التالي:
- <http://www.jsp-dir.net/Forum/uploads/21799>.
- عبيدا، عبد العزيز بوبكر، 1992. "المعلومات المحاسبية ومستخدموها " . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- عطوي، سميرة، 2010. " دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك " . ورقة علمية مقدمة في الملتقى الأول حول الحوكمة المؤسسية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- عقل، يونس حسن، 2005. " تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات " . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص13-ص99.
- علي، سمية أمين، 1992. " الآثار الخارجية لمعايير جودة البيانات والمعلومات على قرارات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة " . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- غالي، أشرف أحمد محمد، 2007. " قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية " . مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد الثامن والستون، ص707-ص714.

- كساب، ياسر السيد. الرزين، عبد الرحمن، 2009. " دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية " . مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث والسبعون، ص223- ص264.
- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2004. ترجمت مركز المشروعات الخاصة، ص1- ص18.

<http://www.cipe-arabia.org>

- محمد، سليمان بالحسن، 2012. " أثر لجان المراجعة على كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات". رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- محمد، فهيم أبو العزم، 2006. " أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة المراجعة " . المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ص113- ص162.
- مصرف ليبيا المركزي، 2010. "دليل الحوكمة في القطاع المصرفي". ليبيا، ص1- ص34.
- مطاوع، السعيد السيد، 2009. " دور المراجعة في حوكمة الشركات " . كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص1- ص23، ورقة علمية متاحة على الرابط التالي:

<http://faculty.ksu.edu.sa/72326/DocLib/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%B9%D9%85%D9%841.doc>

دخول 2012/5/22 الساعة 6:12 م

- معروف، هادي مسعود، 2011. " دور آليات الحوكمة في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح " . المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، الجزء الأول، ص13- ص30.

- نور، محمد أحمد، 2003. "مبادئ المحاسبة المالية". منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- هندركسن، الدون، 1990. "النظرية المحاسبية". نشر كمال أبو زيد، الإسكندرية.

- هوام، جمعه. لعشوري، نوال، 2010. "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة

المحاسبية". ورقة علمية مقدمة في الملتقى الأول حول الحوكمة المؤسسية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- ياسين، سعد غالب. الحرامي، جمال حسين، 2001. "قياس جودة المعلومات لنظم المعلومات

الإدارية في صناعة الضيافة". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص33-48.

- يوسف، محمد حسن، 2007. "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر". منشورات بنك الاستثمار القومي. ص1-18.

### ثانيا: المراجع الأجنبية والمواقع الالكترونية:

- Alomari, Mansi. (2008). " **The role of Corporate Governance in Achieving The Quality of Accounting Information** ". Thesis of master, college of Business, University Utara Malaysia.

- Fawzy, S. (2003). " **Assessment of Corporate Governance in Egypt** ". Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.

- Kaplan, David. Krishnan, Ramayya. Padman, Rema. And Peters, James. " **Assessing Data Quality in Information Accounting Systems**". Communication of The ACM, feb. 1998, Nov 41, No.2.

- Wang, Richard Y. and Strong, Diane M., " **Beyond Accuracy: What Data Quality Means to Data Consumers**". Journal of Management Information Systems, vol. 12, No. 4, Spring 1996.

- Yeganeh, Y. and Dadashi, I. and Asgari, A. (2010). " **The Relationship Between Auditor's Opinions, Corporate Governance and Accounting Information Quality** ". Available from:

[http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN\\_ID1627814\\_code1369004.](http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1627814_code1369004.pdf)

دخول 2012/9/3 الساعة 1:38 ص pdf.

- <http://www.cbl.gov.ly/ar/>

- <http://www.altejaribankly.com/>

- <http://www.bcd.ly/arabic/default.aspx>

- <http://jbank.ly/Shareholders.asp>

- <http://www.saharabank.com.ly/>

- <http://www.wahdabank.com.ly/>

- <http://www.lsm.ly/Arabic/Pages/default.aspx>

- <http://cbl.gov.ly/pdf/0eojtz7DcHysih0t6c8.pdf>

(قرار مصرف ليبيا المركزي رقم 20 لسنة 2010)

- <http://cbl.gov.ly/pdf/066N5y7gdKwtXYlv1Hy.pdf>

(القانون رقم 1 لسنة 2005 )